إعداد
مركز التخطيط
محمد نخال

سياسة الإنتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية

منشورات فلسطين المحتلة

سياسة الإنتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربيّة

مقـــدمة

هذه الدراسة هي محاولة لابراز سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية فقط ، فهي توضح كيف ان سياسة الانتداب البريطاني على فلسطين كانت تهدف الى عمل ما من شأنه تسهيل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولهذا عملت على تسهيل الاستيلاء على الاراضي العربية وتسليمها لليهود سواء كان ذلك عن طريق سن التشريعات التي تخدم تحقيق ذلك كما ورد في صك الانتداب التي تشير مواده « بان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال اقتصادية وسياسية وادارية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي » وكما ورد في قانون نزع ملكية الاراضي عام ١٩٢٦ وقانون تسوية حقوق الملكية عام ١٩٢٨ ودستور فلسطين المعدل عام ١٩٣٣ وقانون الغابات . هذا بالاضافة الى منح الامتيازات الاقتصادية الكبيرة للشركات الصهيونية مثل مشروع روتنبرغ للكهرباء وامتيازات اراضي الحولة وذلك بهدف نزع ملكية الاراضي العربية من اصحابها بحجة الحاجة اليها في تنفيذ المشروعات من اجل بناء الخزانات وانشاء المباني الضروريه وبناء المستعمرات والمصانع وغير ذلك .

عمد المؤلف في هذه الدراسة الى التركيز على سياسه الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية فقط لتوكيد الدور الذي قام به الانتداب البريطاني في تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين سواء بوضع الحدود الحالية لفلسطين وتسهيل الغزو الصهيوني للبلاد والتشريعات البريطانية حول اراضي فلسطين ومنح الامتيازات الاقتصادية الكبيره للشركات الصهيونيه .

وتؤكد الدراسة على الدور الذي قامت به حكومه الانتداب في تسهيل انشاء الكيان الصهيوني في فلسطين وذلك خلال فترة انتدابها على فلسطين بين عامي ١٩١٨ و ١٩٤٨ . فقد عملت حكومة الانتداب على تسهيل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين . وتم ذلك عن طريق احتلال الاراضي والهجرة والاستيطان وغزو العمل والسيطرة على الانتاج ثم الارهاب الصهيوني ضد المواطنين العرب . فقد اطلقت حكومة الانتداب يد الصهاينة في انتزاع الاراضي العربية واحتلالها ثم استغلالها وطرد اهلها منها .

الفصل الأول

الأرض لأصحابها الشرعيين

فلسطين العربيه على مر العصور ، هي جزء من بلاد الشام ، امتزجت فيها الحضارات القديمه ، وخاصة حضارة بلاد الرافدين (العراق) والحضارة المصريه القديمه ، وكونت حضارة جديدة تمتاز بالامتزاج الحضاري ، كما تميزت فلسطين وباقي منطقة الشرق الادنى القديم بوجود عدد من التحركات البشرية السامية والهندو ـ اوروبية في فترات مختلفة ، وكانت بعض هذه التحركات تمر بفلسطين تاركة بعض العناصر والتقاليد الحضاريه المختلفة التي تنتمي الى تلك العائلات البشرية التي مرت واستقرت في هذا الاقليم ، وساعد على ذلك خصوبة الارض واعتدال المناخ والموقع المتوسط .

وتعرضت فلسطين بسبب ذلك الى غزوات خارجية عبر تاريخها الطويل ، فقد سكنها الكنعانيون العرب الذين خرجوا من شبه الجزيرة العربيه وسميت فلسطين باسمهم « ارض كنعان »، كما وصلتها قبائل آتية من الشرق بعد وصول الكنعانيين بحوالي ١٥٠٠ عام ، وهم العبرانيون ، واقاموا في مناطقها الجبلية ، كما وصلتها قبائل آريه آتية من جزر بحر ايجه (قبائل الفلسطين) ،

واقام هؤلاء على ساحل فلسطين بين مدينتي غزة وشمال يافا ، وسميت فلسطين باسمهم ، وقامت بينهم وبين العبرانيين حروب كثيرة .

وخضعت فلسطين لحكم الفراعنه والفرس واليونان والرومان حينما امتد نفوذهم السياسي والعسكري الى هده المنطقة .

وفي الاربعينات من القرن السابع الميلادى خرج العرب المسلمون من المدينة المنورة لفتح بلاد الشام والعراق وما حولهما ، وقامت معركة « اجنادين » و « اليرموك » بين العرب المسلمين والبيزنطيين تم فيهما النصر المؤزر للعرب المسلمين ، وتم بذلك فتح بلاد الشام ، ومنها انطلق العرب المسلمون لفتح الامصار الاخرى ، ومنذ ان تم للعرب المسلمين فتح فلسطين بقيت عربية بسكانها وحياتها الاجتماعية وتقاليدها .

وتعرضت فلسطين بعد الفتح العربي لغزوات كبرى جاءتها من الشرق والغرب ، الا انها تمكنت من صدها ، والتخلص منها ومن آثارها ، وبقيت عربية خالصه . ففي عام ١١٨٧ م وقعت معركة «حطين» بين الصليبيين والعرب ، احرز فيها صلاح الدين الايوبي نصرا حاسما ، وانقذ بلاد الشام كلها من خطرهم . وفي عام ١٢٦١ م وقعت معركة « عين جالوت » بين جيوش التتار والعرب بقيادة محمود قطز ، وحلت بالتتار هزيمة ساحقة ، وبهذا النصر المؤزر تمت حماية فلسطين ومصر من وحشية التتار بعد أن دمروا بغداد ودمشق .

وظلت فلسطين بحكم موقعها مسيطره على طرق التجارة الهامة بين اوروبا والشرق من القرن العاشر حتى القرن السادس عشر الميلادي ، الى ان جاء الاتراك العثمانيون فسيطروا على العالم العربي من شواطىء افريقيا الشمالية حتى شواطىء الخليج العربي ، ففقدت فلسطين بعض اهميتها التجاريه .

وفي اواخر القرن الثامن عشر ، ومع بدء الاستعمار الغربي للوطن العربي مبتدئا بحملة نابليون على مصر وبلاد الشام عام ١٧٩٨ م ، اصبح هذا الجزء من الوطن العربي مركز صراع بين المستعمرين الاوروبيين ، وخاصة بعد حدوث الانقلاب الصناعي في اوروبا ، وحاجتها الى المواد الخام اللازمة للصناعة من الشرق

الاوسط ، وتقدم سبل المواصلات ، وضرورة اجتيازها لفلسطين وغيرها من البلاد العربية .

وزادت اهمية موقع فلسطين بحفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحريه عام ١٨٦٩ م ، وتآمرت بريطانيا على احتلال مصر عام ١٨٨٢ م ، وارادت ان تحمي هذه القناة باعلان انتدابها على فلسطين بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى ، وواصلت بريطانيا تآمرها بأن سهلت للصهاينة استعمار فلسطين واستيطانها وطرد اهلها العرب منها ، وانشاء الكيان الصهيوني .

اذن حتى بدء الانتداب البريطاني على فلسطين كانت عربية خالصة بسكانها وعاداتها وتقاليدها .

وفي الربع الاول من القرن العشرين ، ومع عهد الانتداب البريطاني على فلسطين ، وتنفيذا لمواد صك الانتداب ، بدأ تنفيذ سياسة الانتداب البريطاني بتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين ، واتخاذ تشريعات جديدة تسهل للصهيونيين السيطرة على الأراضي العربية في فلسطين ، ساعدهم في ذلك نظام حيازة الاراضي حيث ان الاراضي في العهد الاسلامي وزمن العثمانيين تتبع ملكية السلطان ، وقد انتقلت هذه الاراضي من ملكيه السلطان الخاصه زمن العثمانيين الى ملكية الدولة زمن الانتداب البريطاني .

وقامت حكومة الانتداب البريطاني بوضع تشريعات كثيره هدفها الرئيسي هو تسهيل احتلال اراضي فلسطين العربية ، واقامة الكيان الصهيوني ليكون قاعدة للاستعمار يخدم مصالحه في الشرق ويقف حائلا ضد تقدم الوطن العربي وازدهاره ووحدته . وكان لهذه التشريعات اثرها البالغ في احتلال اراضي فلسطين وطرد اصحابها الشرعيين منها ليصبحوا لاجئين في غير وطنهم .

مستقبل فلسطين

كانت فلسطين في العهد العثماني جزءا من بلاد الشام التي تشمل اليوم سوريا ولبنان والاردن وفلسطين . وقد تعينت حدود فلسطين بموجب الاتفاق البريطاني الفرنسي على تقسيم بلاد الشام عام ١٩٢٠ ، ثم عدلت فيما بعد بحيث ادخلت ضمن حدود

فلسطين بعض الاراضي القريبة من نهري الحاصباني وبانياس وبعض القرى القريبة من نهر الليطاني .

لماذا تعينت حدود فلسطين بهذا الشكل ؟ تعينت حدود فلسطين كما هي عليه لتخدم استراتيجية معينة وهي ان تسيطر بريطانيا عى المنطقة المجاورة لقناة السويس ، وهي الممر الحيوي الذي يصل بريطانيا بمستعمراتها في الهند والشرق من جهه ، وارضاء لليهود الصهاينة في تسهيل انشاء وطن قومي لهم على حساب شعبنا العربي الفلسطيني الذي روى بعرقه ودمه تراب هذا الوطن المقدس . واقتطاع الجزء من فلسطين شرقي النهر ليكون اماره شرقي الاردن التي اعطيت للامير عبدالله ارضاء له ربما للخدمات التي قدمها لبريطانيا في الحرب العالمية الاولى ولتكون قاعدة تجمع عربي لمقاومه الانتداب الفرنسي في سوريا حيث انها (فرنسا) تطمع ايضا في بلاد الشام الجنوبية كما تطمع فيها بريطانيا. وقد ساهم اليهود الصهاينة في تعيين حدود فلسطين بهذا الشكل لانهم يريدون ان تكون حدود فلسطين من دان (تعل القاضي) شمالا الى بئر السبع جنوبا كما ورد في التوراة .

وقد جاء في مذكره ارنولد توينبي الذي كان يعمل في دائرة الاستخبارات التابعة لوزارة الخارجيه البريطانية بتاريخ تشرين اول (اكتوبر) ١٩١٨ التي يعالج فيها مستقبل فلسطين ما يلي (١) :

« ان حكومة جلالته قد ابلغت الاتحاد الصهيوني التصريح الذي ينص على انها تنظر بعين العطف الى انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين . وان فلسطين تحاذي شبه جزيرة سيناء ، وقناة السويس ، والعقبه ، وان سكة حديد بريطانيا من عكا ــ حيفا الى العراق تخترق فلسطين في جزئها الاول ، لذلك فانها لرغبة بريطانية انه في حال طلب حكومة فلسطين الفعليه تدخل دولة واحدة لادارتها ، فتلك الدولة يتوجب ان تكون اما بريطانيا العظمى او الولايات المتحدة » .

« وان حكومة جلالته ترغب بصورة خاصة تامين التسهيلات المعقولة في فلسطين للاستعمار اليهودي دونما افساح المجال للراي العام العربي او الاسلامي في انتهاز فرصة اعتبار ان بريطانيا

العظمى قد لعبت دور الاداة في تسليم ارض عربيه او اسلامية حرة الى غرباء » .

اما اللورد كورزن فقد اثار موضوع مستقبل فلسطين في اجتماع لجنة الشرق الاوسط برئاسته في الخامس من شهر كانون اول (ديسمبر) عام ١٩١٨ كما يلي (٢) :

« الان بصدد مستقبل فلسطين . . اتصور باننا سنتفق على استعاده حدود فلسطين القديمه . ان العبارة القديمة « من دان الى بئر السبع » لم تزل هي السائده ، وايا كانت التقسيمات الادارية قديما ، فعلينا ان نستعيد لفلسطين ، سواء اكانت عبرية ام عربية ، او كلاهما معا ، الحدود حتى الليطاني على الساحل وعبر بانياس ، والدان القديم او الحلوه في الداخل . هذا بصدد الحدود الشمالية ، ثم علينا ايجاد تحديد « الحدود الشرقيه » . ان الصهاينة بصورة طبيعية يتطلعون شرقا الى الاراضي عبر الاردن ، حيث تقوم زراعه صالحة وامكانيات واسعة في المستقبل » .

هكذا كان تفكير بريطانيا لمستقبل فلسطين ، وايا كانت الافكار والتخطيط البريطاني ، فقد وضعت الحدود بشكلها الحالي لتخدم اغراض الصهيونية في انشاء وطن قومي لليهود الصهاينه في فلسطين تكون النواة لتحقيق حلمهم في ان تكون حدودهم في المستقبل من الفرات الى النيل . ولتحقيق اغراض الصهاينة في انشاء وطن قومي في فلسطين بدا الغزو الصهيوني لفلسطين متخذا مظهرين هما الاستيطان البشري وشراء الاراضي .

الغزو الصهيوني لفلسطين

بدا الغزو الصهيوني لفلسطين في اوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر ، واتخذ مظهرين هما الاستيطان وشراء الاراضي . وقد كان اول هدف من اهداف الصهيونيه الاستعماري هو قيام مؤسسات عديدة لشراء الاراضي وتملكها في فلسطين حتى تتمكن من توفير الاراضي اللازمة لاسكان اعداد المهاجرين التي تتزايد عاما بعد آخر .

وقد بدا الاستيطان الصهيوني في فلسطين عام ١٨٥٥ م عندما

زار الصيرفي اليهودي البريطاني « مونتفيوري » الشرق ، واشترى بستان برتقال بالقرب من يافا ، ولكنه لم يستطع استمالة اي مستوطن يهودي ، كما اشترى اراضي بالقرب من القدس حيث اقيم الحي اليهودي المعروف باسم « حي مونتغيوري في القدس » . كما قامت جمعية يهودية انشاها « البارون ادمون روتشيلد » ببناء اول معهد زراعي قرب يافا عام ١٨٧٠ م . وكانت اهم اعمال هذه المؤسسة الاستعمارية في فلسطين هي الاستيلاء على الاراضي واسكان المهاجرين من اوروبا الشرقية في مستعمرات زراعية (٣) .

اذن تاسست في السبعينات من القرن التاسع عشر « الشركة الاستعماريه السوريه الفلسطينية » التي ترمي الى استعمار سوريا وفلسطين والبلدان المجاورة « من قبل اشخاص ملائمين من المسيحيين واليهود على حد سواء » (٤) . كما تاسست المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٧ ، كما نشأت عام ١٩٠٢ الشركة المساهمه الصهيونية العالميه التي تشكل اداة ماليه للحركة الصهيونيه في تحقيق الهدف الرئيسي وهو « التطوير الصناعي والتجاري لفلسطين والبلدان المجاورة » (٥) .

وقد تمت عن طريق هذه المؤسسات اقامه المستعمرات الاولى في فلسطين وهي بتاح تكفا ، ريشون لي زيون ، روس بيناه ، زاخروف يا اكوف في مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر (٦) .

وتوالى انشاء المستعمرات الصهيونية في فلسطين زمن الاحتلال العثماني حتى وصل عددها ٣٩ مستعمرة يسكنها ١٢ الف مستوطن . ويذكر الاستاذ مصطفى الدباغ في كتابه بلادنا فلسطين بأن عدد المستعمرات اليهودية في فلسطين وفقا لاحصائيات اليهود بلغ خمس مستعمرات عام ١٨٨٢ تضم ٥٠٠ يهودي ، وفي عام ١٩٠٠ بلغ عددها ٢٢ مستعمره بها ٥٢١٠ شخصا ، كما وصل الى ٤٧ مستعمرة عام ١٩١٤ منها مستعمره في السهل الساحلي ، واحدة في مرج بن عامر ، وست مستعمرات في الغور ، وخمسة في الجليل الشرقي ، وسبعة في السهل الجنوبي ، واربعه في منطقة الكرمل واثنتان في جبال القدس ، ووصل عدد اليهود فيها كلها الى ١١٩٩٠ شخصا يضاف اليهم ٧٣٠١٠ شخصا يقيمون في المدن اي

ان عدد اليهود في فلسطين هو ٨٥ الف يهودي حتى عام ١٩١٤ (٧) .

وقد ساعد اليهود على انشاء المستعمرات في فلسطين في العهد العثماني ما كانوا يتمتعون به من حرية تامة في الدخول الى فلسطين وباقي اراضي الامبراطوريه .

ويذكر بن هالبرن (٨) — الباحث الصهيوني الامريكي — « بأن اليهود — من رعايا السلطان في الامبراطوريه العثمانيه — كانوا يتمتعون بحرية تامة سواء في الدخول الى فلسطين او الخروج منها ، وكانوا يتنقلون بدون عقبات في جميع اراضي الامبراطورية العثمانيه الممتدة من افريقيا الشماليه حتى البلقان .. وكانت السلطات الامبراطورية اكثر ترحيبا ازاء النازحين من اوروبا المسيحيه ، الا ان المهاجرين الاوروبيين والرعايا اليهود كانت تجذبهم تلك المناطق من الامبراطوريه حيث الظروف الاقتصاديه والسياسيه اكثر ملاءمة : اسطنبول ودمشق او القاهرة اكثر من فلسطين » .

وهكذا انشئت المستعمرات الصهيونية في فلسطين في العهد العثماني ، وتركزت حول المدن العربية ، وذلك من اجل تطويقها وتخفيف صبغتها العربيه .

جدول ١ : عدد المستعمرات الصهيونية التي اقيمت في العهد العثماني في فلسطين :

القضاء (٩)	عدد المستعمرات الصهيونيه
قضاء صفد	٦
قضاء الناصرة	٢
قضاء طبريا	٩
قضاء حيفا	٧
قضاء يافا	٤
قضاء القدس	١
قضاء الرمله	٩
قضاء غزه	١
المجموع	٣٩

ويلاحظ من الجدول السابق ان اكثر المستعمرات الصهيونية عددا اقيمت في لواء الجليل حيث اقيمت ١٧ مستعمرة صهيونية ، ويأتي بعد ذلك لواء اللد حيث اقيمت ١٣ مستعمرة ثم لواء حيفا حيث انشئت ٧ مستعمرات صهيونيه . اما اقضيه بيسان وعكا ونابلس وطولكرم وجنين والخليل وبئر السبع فلم تنشأ فيها مستعمرات خلال العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الاولى .

وقام الصهاينة بانشاء المستوطنات في فلسطين بالتدريج فكانوا يقيمون من مستعمرة الى ثلاث مستعمرات سنويا وذلك خلال السنوات ١٨٧٠ حتى عام ١٩١٨ وذلك حتى لا يلفتوا انظار العرب لهم وتمشيا مع خطة تيودور هرتزل — مؤسس الصهيونية الحديثة — والذي يقول في كراس « الدولة اليهودية » « امنحونا السلطه فوق قطعه من الارض في هذا العالم تكفي حاجاتنا القومية المشروعه ونحن سنعمل ما تبقى » (١٠) .

« الخطة سهلة في تصميمها لكنها صعبة التنفيذ وستنفذها وكالتان . الجمعيه اليهودية والشركة اليهودية » .

« ستنفذ الشركة اليهودية الخطة العلمية والمخططات السياسية التي ستقوم بها الجمعيه اليهوديه » .

« سيكون عمل الشركة اليهوديه (ايضا) تصفية الاعمال التجارية لليهود المغادرين والعمل على تنظيم التجاره والاعمال المتعلقة بها في البلد الجديد » .

« يجب أن لا نتصور خروج اليهود كشيء مفاجىء ، انما سيكون تدريجيا يستمر لمدة عدة عقود . سيذهب اولا الاكثر فقرا لزراعة الارض ، وسيبنون الطرق والجسور والسكك الحديديه والخطوط اللاسلكية . وسيعملون على تنظيم مياه الانهار ويهيئون لانفسهم بيوتا ، كل ذلك وفقا لخطط مدروسه . ان اعمالهم ستؤدي الى تجاره ، والتجارة تؤدي الى اسواق ، والاسواق تجذب مستوطنين جددا ، لان كل شخص سيذهب طوعا على نفقته ومسؤوليته . سيعطي العمل المستثمر في الارض نتيجة، وسيكتشف اليهود بسرعة ان آفاقا جديده ودائمة قد فتحت امام طموحهم الذي حتى ذلك الوقت كان يلحق بهم الكره والذل » (١١) .

وهكذا تنفيذا للخطة الصهيونيه تم في بادىء الامر تنظيم

الصندوق القومي اليهودي تبعا لقرار اتخـــذه المؤتمر الصهيونـــي الاول الذي عقد في مدينه « بازل » بسويسرا عام ١٨٩٧ م . وكان من مهمات هذا الصندوق شراء الارض وتطويرها واستيطانها ، وقد شدد الصهيونيون السياسيون على « الملكيـــة الجماعيه والعمـــل الذاتي » باعتبارهما مفتاحين لسياستهم في استمــلاك الاراضـــي وتطويرها » (١٢) . وتم ذلك « تحت التأثير القومـــي للتيــــارات الثورية التي اجتاحت روسيا (١٣) . وقد تحولت بعض المستوطنات الى تعاونيات ، وتحول البعض الاخر الـــى مستعمرات تضـــم صغار الملاكين .

وفي عام ١٩٠٨ اسس في مدينه يافا بفلسطين «مكتب فلسطين» لوضع التقارير المطلوبة حول بعض المشاريع الصهيونيه ، وقـــد قام هذا المكتـــب بمساعدة « الصندوق القومي اليهودي » على بناء منطقة سكنية اصبحت نواة تل ابيب المعروفه ، كما قامت « شركة الاراضي في فلسطين » بشراء الارض حيـــث ان ٧٠٪ مـــن الارض التي امتلكتها الحركة الصهيونية في فلسطين قد جاءت مـــن خـــلال هذه الشركة (١٤) .

واخذ الصندوق القومي اليهودي بعد عام ١٩٢٠ يقود عمليات التطوير والتنفيذ حتى سماها بعض اليهود باسم « سياسة قومية للاراضي » (١٥) وتشمل هذه السياسة عناصر اساسيـــة اهمها . (١٦) .

١ ــ ملاءمة قطعة الارض المراد شراؤها لاستعمـــار كبيـــر الحجم واقتصادي الطابع .

٢ ــ مكانة هذه الارض في بناء اكثرية يهودية .

الاقتطاع المنظم والامتداد الاقتصادي لمساحات من الاراضي المملوكة من جانب اليهود ، بحيث يتم بناء الوطن القومي منطقـــة تلو الاخرى ، حيـــث ان الهدف من شراء هذه الاراضي ، هو احـــلال « امة يهودية » مكان امة عربيـــة .

وهكذا يتبين ان العدوان الصهيوني ضد السكـــان الوطنيين من عرب فلسطين كان مستمرا منذ وقت طويل جدا ، « ولم تكـــن الحملات العسكرية غير شكل واحد ، فالعدوان الاقتصادي كان اكثر دقة وخبثا او ، على الاقل ، كان بالامكان حجبـــه عن انظار

العالم ، على افتراض ان قسما كبيرا من العالم يهتم حقا ، وكانت سياسه الاراضي الصهيونيه شكلا من اشكال هذا العدوان الدقيق الخفي » (١٧) .

وقد ساعد نظام حيازة الاراضي في فلسطين في العهد العثماني على اقامة المستوطنات حيث كانت الحكومة العثمانية تمتلك مسحات تصل الى حوالي ٤٥٪ من مساحة فلسطين بالاضافة الى الملاكين العرب وغير الفلسطينيين والذين كانت تجذبهم الاسعار العاليه الى بيع الاراضي .

وهكذا قامت الحركة الصهيونيه بنزع ملكية الاراضي من اصحابها العرب ثم التخلص من الفلاحين وابعادهم عن الارض بتوفير فرص العمل لهم خارج فلسطين * واغلاق مجالات العمل امامهم في فلسطين حتى يضطروا للنزوح عنها ولا يفكروا في العودة اليها في المستقبل .

حيازة الاراضي في فلسطين

كانت فلسطين قبل الانتداب البريطاني تخضع لحكم الامبراطورية العثمانية ، وكانت معظم الاراضي القروية في تلك الامبراطورية يجري التصرف بها على نحو متوراث وعلى اساس حق الانتفاع مما جعلها تعرف باسم الاراضي الاميرية . (١٨) ويمكن ابطال تلك الحيازة نظريا لاسباب منها اهمال الاراضي او التخلف عن تسديد الضرائب . فالمالك الحقيقي للارض هو السلطان ، وهو الذي يستطيع ان يقطع مساحات واسعة من الاراضي للشخص الذي يرغب في اقتطاعها له . وقد كانت الحكومة العثمانية تمتلك مساحات تصل الى حوالي ٤٥ ٪ من مساحة فلسطين وتسمى الاراضي المدورة « الجفتلك » .

ففي عام ١٨٥٨ م صدر قانون الاراضي العثماني الذي ينص على تسجيل كل قطعة من الارض التابعة لمالك خاص في كافة انحاء الامبراطورية ، وعلى استصدار سندات التملك (الطابو) تبعا

---

* شؤون فلسطينية : العدد ٣٦ ص ٧٩ .

للتسجيل . وقد لجا بعض الفلاحين الى تسجيل الاراضي تحت اسم شخص وهمي متوفي منذ زمن بعيد (١٩) او ترك لتجار المدن المحليين او ملتزمي الضرائب ليقوموا بتسجيل اراضي وحتى قرى بكاملها تحت اسماءهم ، كما عمد الفلاح الى تشجيع اقطاب المدن على حمل صكوك التملك . وقد تم ذلك تهربا من الجندية وخوفا من دفع الضرائب الباهظة التي لم يكن بمقدور الفلاح ان يدفعها . وقد جاء قانون الاراضي العثماني عام ١٨٥٨ خاليا من احكام التوسط في العلاقة بين مالك الارض ومستأجرها (٢٠) لذا وجد الفلاح نفسه ، واقعا تحت سيطرة المالك الذي اصبح مالك الارض وجابي الضرائب والمرابي في آن واحد . وعليه فقد ظهر كبار الملاك في فلسطين الذين يملكون مساحات واسعة من الاراضي ، ففي عام ١٩٢٤ كان ١٤٤ ملاكا يملكون ٣٫١٣٠٫٠٠٠ دونم اي بمعدل ٢٢ الف دونم للعائلة الواحدة (٢١) ففي قضاء طبريا في منطقة الجليل ستة اشخاص يملكون ٧٣ الف دونم بمعدل يزيد على ١٢ الف دونم للشخص الواحد ، وفي قضاء الرملة خمسة اشخاص يملكون ١٥٧ دونم بمعدل يزيد على ٣١ الف دونم للشخص الواحد . اما في قضاء جنين فهناك ستة اشخاص يملكون ١١٤ الف دونم (٢٢) بمعدل ١٩ الف دونم للشخص الواحد ، وهناك اسر تملك قرى بكاملها فاسرة عبد الهادي كانت تملك ١٧ قرية ، واسرة الجيوسي ٢٤ قرية ، واسرة البرغوتي ٣٩ قرية (٢٣) ، وامتلك اناس عرب غير فلسطينيين اراض واسعة كما هو الحال في امتلاك عائلة سرسق التي امتلكت، اراضي سهل مرج ابن عامر التي تبلغ مساحته ٤٠٠ الفدونم منها ٣٧٢ الف دونم خصب وصالح للزراعة ، وهو من اخصب المناطق في فلسطين ، هذا بالاضافة الى اراضي اخرى امتلكتها عائلات من بيروت ودمشق قدرت مساحتها حوالي ٨٧٥ الف دونم (٢٤) .

وقد اتخذت اوضاع الاراضي في فلسطين بعد ثورة ١٩٠٨ شكلا جديدا حيث كان السلطان عبد الحميد قد وضع يده على الاراضي المدورة (٢٥) مقابل دفع مبلغ زهيد من المال لخزينة الدولة استولت الحكومة العثمانية على هذه الاراضي باعتبارها من املاك الدولة وسميت المتنقلة حيث ان ملكيتها انتقلت من ملكية السلطان الخاصة الى ملكية الدولة . وقد لعبت مسالة الاراضي المدورة دورا هاما ، وخاصة عند صدور مشروع الاصفر عام ١٩١٠ حيث ينص

على بيع الاراضي المدورة بالمزاد العلني ، فقدت وحدت جهود الفلسطينيين لمجابهة الخطر الصهيوني في الاستيلاء على هذه الاراضي ، واجبروا الحكومة على عدم اتخاذ قرار بشأن مستقبل الاراضي المدورة حتى اعلان الحرب العالمية الاولى (٢٦) .

ولقد كان عرب فلسطين يعملون في هذه الاراضي يزرعونها ويسكنونها ويتوارثونها جيلا بعد جيل ، فهي ملكهم بالتقادم وملكهم بالاستعمال ، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية (٢٧) . فقد كانت الارض ارضهم يدافعون عنها ويموتون من اجلها .

وعلى الرغم من طرق الاحتيال الكثيرة في احتلال الاراضي وشرائها والمساعدات الكبيرة التي تقدم للصهيونية ، فانها لم تتمكن من امتلاك اكثر من ٦٥٠ الف دونم من اراضي فلسطين التي تزيد عن ٢٧ مليون دونم في حين بلغ عدد اليهود في ذلك الوقت ٥٠ الف في حين ان عدد عرب فلسطين يزيد على ٦٠٠ الف نسمة ويعود ذلك الى ان عرب فلسطين قد قاوموا الغزو الصهيوني منذ البداية وظل وقف الهجرة اليهودية ومنع بيع الاراضي لليهود مطلبين أساسيين من مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية لفترة طويلة (٢٨) وقد اعترفت المصادر اليهودية بأن الاستيطان الصهيوني اثار اول موجة من المخاوف والاحتجاجات التي دلت على بداية مقاومة الشعب العربي للمشروع الصهيوني في فلسطين كما اعترفت بوجود اصطدامات واحتكاكات منذ البداية (٢٩) .

وهكذا منذ البداية قاوم شعبنا العربي الغزو الصهيوني الاستيطاني على رغم وسائل التسلط والضغط التي مورست ضدهم في ارضهم ووطنهم وخاصة النظام الضرائبي الذي يقوم على الالتزام اذ اصبحت « أمور جباية الاموال » الاميرية تفوض الى اشخاص عن طريق المزايدة » (٣٠) واستطاع الملتزمون ان يحصلوا على مساحات واسعة من الاراضي .

وعلى الرغم من ذلك فقد ورد على لسان ناطق باسم الوكالة اليهودية في شهادة له امام لجنة شو البريطانية ان نسبة الاراضي التي اشتراها اليهود من عرب فلسطين لا تتجاوز ١٠ ٪ من مجموع الاراضي التي يمتلكها اليهود (٣٠) .

وكان عهد الانتداب هو المظلة الواقية لاحتلال ارض فلسطين لاقامة المستوطنات الصهيونية عليها . وقد وضعت القوانين البريطانية في فلسطين بحيث تخدم اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين » .

●



الفصـــــل الثاني

التشريعات البريطانيـة وأراضي فلسطين

مما لاشك فيه ان بريطانيا كانت تطمع في السيطرة علـــى فلسطين وذلك لاسباب استراتيجية واستعمارية خصوصا لحماية قناة السويس من جهة ولتامين طريق مواصلاتها في الهند والشرق من جهة اخرى ، كما أن فرنسا ايضا كانت تطمع في السيطرة على فلسطين حيث انها جزءا من سوريا . ولاجل ذلك عقدت الاتفاقات بين بريطانيا واصحاب العلاقة اي القوى التي تتصارع في المنطقة وخاصة فرنسا والحركة الصهيونيه كاتفاق سايكس بيكو (مايـــو ١٩١٦) ، ووعد بلفور (نوفمبر ١٩١٧) ، وصل الانتداب بموافقة عصبة الامم وماتلى ذلك من تسهيل لاحتلال اراضي وطننا العربي في فلسطين واقامة الكيان الصهيوني فيكون قاعدة للاستعمار يخدم مصالحه في الشرق والسرطان الذي يصيب جسم الوطن العـــربي ورئته . لذا على العرب جميعا وهذه مسؤوليتهم ان يقفوا يـــدا واحدة لاجتثاث هذا السرطان من جسم الوطـــن العربـــي واعـــادة فلسطين عربية حـــــرة .

لقد كان لهذه الاتفاقات والوعود والتشريعات البريطانيـــة في عهد الانتداب اثر كبير في احتلال اراضي فلسطين وطرد اصحابها الشرعيين منها ليصبحوا لاجئين خارج وطنهم المحتل وفيما يلـــي ما له علاقة باراضي فلسطين منها :

١ ـ اتفاق سايكس بيكو وفلسطين (مايو ١٩١٦)

قلنا فيما سبق ان بريطانيا وفرنسا تطمعـــان في السيطرة والنفوذ على قسم من وطننا العربي شرقي البحر المتوسط المتمثـل في بلاد الشام والعراق ، وقد اتفقت الدولتان على المناطق التـي ترغب كل دولة في اخذها من الامبراطورية العثمانية . وقـد تـم ذلك في الاتفاق بين المندوب البريطاني السير مارك سايكس والمندوب الفرنسي المسيو جورج بيكو وذلك في مايو (ايار) عام ١٩١٦ ،وفي هذا الاتفاق اكدت بريطانيا على انها ترغب في السيطرة على بـلاد الشام الجنوبية حيث انها ترغـب في السيطرة على خليج عكار حيفا فيكون لها منفذا يصل العراق بالبحر المتوسط ، ولا تريد لفرنسـا او اية دولة اخرى ان تكون على الجانب الشرقي لقناة السويس . كما اكدت فرنسا رغبتها في ان تكون المنطقة الواقعة تحت نفوذهـا هي كل بلاد الشام بما في ذلك فلسطين . واخيرا تم الاتفاق علـى جعل فلسطين تحت اشراف دولي على شرط ان يشمل ذلك الاشراف على البلاد المقدسة « بحيث تصبح المنشات والمواقع الروسيـة جميعا ضمن نطاق الادارة الدولية » (٣٢) . وهكذا كانت المصالح المتضاربة للدول الاستعمارية هي التـي رسمت حـدود المنطقـة الواقعة تحت الاشراف الدولي في اتفاق سايكس بيكو . وبهـذا الاتفاق حققت بريطانيا ابعاد فرنسا عن قـناة السويس وحددت منطقة النفوذ الفرنسي في الشرق الاوسط .

٢ ـ وعـد بلفـور (نوفمبـر ١٩١٧)

على الرغـم من الاسباب العديدة التي حدت ببريطانيا الـى اصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ والتي لاداعي لذكرها هنا فيكفي ان نذكر ان العامل الاستعماري في جعل فلسطين او جزء منها درعـا تحمي مركز البريطانيين في مصر (٣٣) وحلقة وصل برية تربطهـا بالشرق ، هو اقوى العوامل (٣٤) . وبالاضافة الى ذلك فـان ارتباط مصالح الصهيونية القوية في المانيا والنمسا ، كمـا ارادت بريطانيا ان تصرف اهم تلك العناصر الى انتصار الحلفاء ، ويشير كريستوفر سايكس في كتابه « مفترق الطرق الى اسرائيل » بـأن

الاسراع في اصدار وعد بلفور كان بسبب الخوف من الصهيونية الالمانية (٣٥) .

وعلى الرغم من الاسباب الانفة الذكر فان بريطانيا اردات بعاد فرنسا عن المشاركة في الادارة الدولية لفلسطين حسب اتفاق سايكس بيكو (١٩١٦) وان تؤمن السيطرة على شرق قناة السويس، قد وجدت في اشراك اليهود مايسهل لهم تأمين هذه المصالح لاستراتيجية . وقد كان وعد بلفور ينص على « ان حكومة جلالة لملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي ي فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية » (٣٦) قد صدر هذا الوعد في الثاني من شهر نوفمبر (تشرين ثاني) ام ١٩١٧ على لسان وزير الخارجية البريطانية (بلفور) .

ولتنفيذ ما جاء في هذا الوعد عملت بريطانيا على ان تتسلم دارة فلسطين ووضع الحدود التي تراها مناسبة لان تكون ضمنها حيث تخدم اغراض الصهيونية في تأسيس وطن قومي يهودي في لسطين ، وبهذا وافقت الحومة البريطانية عام ١٩١٨ على ارسال لبعثة الصهيونية الى فلسطين وخولتها « تعيين لجنة لبحث الاحوال لحاضرة للمستوطنات اليهودية في فلسطين » (٣٧) وكان هدفها خفي هو دراسة البلاد على الطبيعة ، ووضع المشاريع التي تمشى مع وعد بلفور ووضع الاسس لانشاء الوطن القومي اليهودي ، فلسطين . ولقيت البعثة الصهيونية معارضة شديدة من عرب سطين ولكن الساسة البريطانيين بوعودهم الكاذبة خففوا من لمعارضة واستمالوا معهم من اقنع الجماهير بحسن نيتهم حول ايات الصهيونية . « وان العرب واليهود سيكونون متساوين ام القانون » وان الحكومة البريطانية تعلم شدة الحاجة الى يدي العاملة لحراثة الارض وارجاع التربة الى خصبها ، ولذلك محت لليهود بالمجيء لا لاغتصاب الارض وانتزاعها ـ بل لاحياء ا كان بورا (٣٨) .

وظهرت النيات الصهيونية على حقيقتها في ديسمبر عام١٩١٨ عندما عقدت البعثة الصهيونية بقيادة وايزمن مؤتمرها في ينة يافا العربية وكان برنامج المؤتمر يتضمن « وضع خطة حكومة المؤقتة في فلسطين واعتبارها وطنا قوميا يهوديا وان يكون شعب اليهودي بكامله الصوت الخاص في تقرير شؤونه »(٣٩) .

ورد عرب فلسطين على مؤتمر يافا بمؤتمر عقد في القـدس عام ١٩١٩ ، وطالبوا بحكومة دستورية مستقلة استقلالا داخليـا لفلسـطين .

وأيا كانت المباحثات والاختلافات بين بريطانيا وفرنسا ، فقد اطلقت بريطانيا يد فرنسا في سوريا في مقابلما حصلت عليه من وضع العراق وشرقي الاردن وفلسطين في يد بريطانيا .

وهكذا تم لبريطانيا أن تكون الدولة المنتدبة على فلسـطين وتم تعيين هربرت صموئيل اليهودي البريطاني اول مندوب سامي على فلسطين عام ١٩٢٠ .

وكان على هربرت صمويل ان يشرف على وضـع حـدود فلسطينوخاصة الشمالية الشرقية، بحيث تحقق المطامع الصهيونية وبحيث تدخل المنابع العليا لنهر الاردن ، ونهر الليطاني وكذلـك بحيرة الحولة وطبريا من اجل اسـتغلال المشاريع التـي كانـت الصهيونية قد خططت لها من قبل (٤٠) . وقد تـم للصهاينة مـا ارادوا بحيث ضمت منطقة الجليل الاعلى الى فلسطين والمنابـع العليا لنهر الاردن وبحيرة الحولة وطبريا . وبذلك قدم الاستعمار البريطاني خدمة جليلة اخرى لبناء وطن قومي يهودي في فلسطين وذلك بتخطيط حدود فلسطين بحيث تحقق رغبات الصهاينة .

وبعد تعيين حدود فلسطين عملت الحكومة البريطانية على ان يوافق مجلس عصبة الامم على صك الانتداب على فلسطين ، وتم لها ذلك (٤١) في ٢٤ يوليو عام ١٩٢٢ . وجاء صك الانتداب البريطانـي لفلسطين في ٢٨ مـادة ، كـان معظمهـا لصالـح تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

٣ ـ صك الانتداب وانتزاع الاراضي :

جاء صك الانتداب وفيه المواد التي فتحت الباب امام تمليك اليهود اقطاعات كثيرة في فلسطـين . فالمـادة الثانيـة مـن قانون صك الانتداب تشير « بأن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال اقتصادية وسياسية وادارية تضمـن انشاء الوطن القومي اليهودي ... الخ »(٤٢) وتشير المادة ٦ من قانون صك الانتداب بأنه « على ادارة فلسطين ان تشجع بالتعاون مع

الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الاراضي الاميرية والاراضي غير المطلوبة للمقاصد العامة . ويكفي ان نذكر أن ٤٥٪ من مساحة فلسطين هي ضمن الاراضي الاميرية وبذلك أطلق الانتداب يد الصهاينة في الاستيلاء على الاراضي العربية وكان القانون العثماني يعطي من أصلح ارضا مواتا وزرعها واقام فيها ، حق تملكها وتسجيلها رسميا باسمه . ولكن حكومة الانتداب قامت بتعديل بعض مواد القانون العثماني بشأن الاراضي وذلك عام ١٩٢١ واسمته « قانون تعديل القانون العثماني » بحيث لا يحق لاي شخص نقب الاراضي الموات او زرعها دون موافقة مدير الاراضي وهو صهيوني اسمه المستر «ابراماسون » في ذلك الوقت ، وقد كان يعطي حق استغلال الاراضي الموات للصهاينة ، وبذلك فتح لهم مدير الاراضي بموجب التشريعات البريطانية حق استملاك هذه الاراضي .

وتشير المادة ١٢ من دستور فلسطين الى ما يلي (٤٣) :

أ ــ تناط بالمندوب السامي انئذ جميع الحقوق في الاراضي العمومية او الحقوق المتعلقة بها ، وله أن يمارس تلك الحقوق كونه امينا على حكومة فلسطين .

ب ــ تناط بالمندوب السامي كافة المناجم والمعادن على اختلاف انواعها وأوصافها سواء اكانت في اليابسة او المياه او تحتها وسواء اكانت تلك المياه انهرا داخلية أو بحيرات او مياه ساحلية ، على أن يراعي كل حق ممنوح لاي شخص لاستثمار هذه المعادن او المناجم بمقتضى امتياز يكون نافذا من تاريخ صدور هذا المرسوم .

وبموجب دستور فلسطين ايضا جاءت المادة ١٣ تعطي المندوب السامي الحق أن يهب او يؤجر اي ارض من الاراضي العمومية ، ولكن تشترط بأن تكون كل هبة او ايجار يجري طبقا لصك الانتداب الذي يشترط ويتعهد بجعل فلسطين في وضع اقتصادي وسياسي واجتماعي يضمن انشاء الوطن القومي اليهودي

مادة ١٣ من دستور فلسطين الصادر في اب (اغسطس) عام ١٩٢٢(٤٤) :

« للمندوب السامي أن يهب او يؤجر اية ارض من الاراضي العمومية او اي معدن او اي منجم وله ان يأذن باشغال مثل هذه

راضي بصفه مؤقتة وبالشروط وللمدد التي يراها ملائمة على أن
اعي في ذلك احكام اي قانون .
« ويشترط في ذلك ان تجري كل هبة كهذه او كل ايجـــار او
سرف كهذا وفقا لمرسوم او تشريع او قانون معمول به الان في
سطين او سيعمل به فيما بعد او وفقا لمـــا قـــد يصدر للمندوب
سامي من التعليمات بتوقيع جلالته وختمه او بواسطة الوزيـــر
لختص ، تنفيذا لاحكام صك الانتداب » .

وبديهي جدا ان تكون هذه الهبات كلهـــا لصالح الصهيونية
ذه المواد من صك الانتداب ودستور فلسطـــين اطلقـــت يـــد
ندوب السامي في التصرف بالاراضي الاميرية التي تبلغ يتعلـــق
والي ٤٥ ٪ من مساحة فلسطين ، كما جاء القانون الذي يتعلق
لاراضي الموات وهو يقضي بتعديل بعض التشاريع العثمانية فيما
علق بهذه الاراضي فتشير المـــادة ٢ ـــ منه بما يلي (٤٥) .

« كل من نقب ارضا مواتا او زرعها دون ان يحصل علـــى
وافقة مدير الاراضي لا يحق له ان يحصل على سند ملكية بشأن
ك الاراضي ويعرض نفسه فضلا عن ذلـــك للمحاكمة لتجـــاوزه
لى الارض » .

ولما كانت المادة ٢ من قانون صك الانتداب علـــى فلسطين
جعل الدولة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال تضمن انشـــاء
لوطن القومي اليهودي فقـــد اعطت حكومـــة الانتداب امتيـــاز
لمشروعات الكبيرة الاقتصادية للشركات الصهيونية ومن اهمهـــا
شروع روتنبرغ الكهربائي (امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية)
مشروع استغلال البحر الميت ومشروع اراضي الحولة ومشروع
لعوجا لتوليد الطاقة الكهربائية .

وقد كانت هذه المشاريع احد الاسباب التي يتم بهـــا نزع
لكية الاراضي من اصحابها حيث ان الشركات صاحبة الامتياز كانت
ستولي على الاراضي بأمر المندوب السامي بحجة حاجتها اليها في
نفيذ المشروعات من اجل بناء الخزانات او انشاء المباني الضرورية
المكاتب والمستودعات والمنازل والمخازن وبناء الطرق والجسور
الخطوط الحديدية وخلافها من وسائل المواصلات . ويكفـــي ان
ذكر ان شركة الكهرباء الفلسطينية استطاعت استملاك ١٨ الف
دونم من الاراضي العربية الفلسطينية بحجة حاجتها لهذه الارض

لتنفيذ المشروع وملحقاته عليها(٤٦) ، كما منحت الصهاينة لشركة البوتاس صاحبة امتياز استخراج المعادن والاملاح من البحر الميت مساحات واسعة حول البحر الميت بلغت مساحتها ٧٥ ألف دونم، كما اجرت للشركة ما مساحته ٦٤ الف دونم بايجار رمزي(٤٧) . وسنأتي على ذكر هذه المشروعات بالتفصيل فيما بعد .

ولتسهيل تنفيذ هذه المشاريع الاقتصادية الكبيرة ولتسهيل عملية استيلاء الصهاينة على الارض العربية عمدت حكومةالانتداب الى اصدار قانون نزع الملكية الصادر في أول اب (أغسطس) ١٩٢٦ والذي بموجبه استطاع الصهاينة الاستيلاء على الارض التي يرونها صالحة لمشاريعهم اذا لم يوافق مالكها على بيعها لهم .

٤ ـ قانون نزع ملكية الاراضي (أول اب عام ١٩٢٦)

لقد جاء قانون نزع الملكية من أجل الاستيلاء على الارض العربية الفلسطينية بحجة الاستفادة منها في تنفيذ المشاريع الاقتصادية ، وعلى صاحب هذه الارض اما ان يتفق مع صاحب المشروع على بيعها أو يستولي الصهاينة عليها بأمر المندوب السامي ، وقد تم للصهاينة الاستيلاء على مساحات كبيرة من الارض العربية في فلسطين بهذه الطريقة .

فالمادة ٣ ــ من قانون نزع ملكية الاراضي الصادر في أول آب (أغسطس) عام ١٩٢٦ تشير بما يلي (٤٨) :

« .. يحق لمنشىء أي مشروع أن يتفاوضوا ويتفقوا مع صاحب أية أرض يحتاجون اليها لمشروعهم ومع كافة الاشخاص الذين لهم حقوق في تلك الارض اما من أجل شرائها شراء تاما أو للتصرف فيها واستعمالها لمدة معينة أو لاستملاك اي حق ارتفاق فيها ضروري للمشروع » .

أما المادة ٥ (١) فجاءت مكملة للمادة السابقة بحيث انه لم يوافق صاحب الارض على تسليمها لصاحب الامتياز فللمندوب السامي الحق في اتخاذ ما يراه مناسبا من اجل تسليم الارض لاصحاب الامتياز .

مادة ٥ (١) : اذا عجز منشئو اي مشروع عن الاتفاق مع صاحب او اصحاب ارض يحتاج اليها المشروع او مع اي شخص له حق فيها فيجوز ان يرفعوا الى المندو بالسامي لاجل موافقته اعلان او اعلانات المفاوضة المشار اليها في الفقرة الثالثة او ان

يمنحها بعد اجراء التعديلات التي يستصوبها في اعلان أو اعلانات المفاوضة ، ثم يبلغ المنشئون اعلان او اعلانات المفاوضة بالصورة التي وافق عليها المندوب السامي الى الاشخاص المذكورين بالكيفية المعينـــة » (٤٩) .

وتذكر المادة ٧ من قانون نزع ملكية الاراضي الصادر في أول اب (اغسطس) عام ١٩٢٦ من حكومة الانتداب البريطاني بأنــه يحق للحكومة أو اي مجلس بلدي او محلي او سلطة أخرى محلية أو شخص يقوم أو هو على وشك القيام بمشروع أن يضعوا يدهم في الحال على الارض اللازمة لاقامة المشاريع عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه او تخلف عن المفاوضة مـــع المنشئين بشأن مقدار التعويض الذي يدفع له أو اذا لم يتفق المنشئون مع هؤلاء الاشخاص على مقدار التعويض خلال خمسة عشر يومـــا . واذا رفض صاحب الارض السماح للمنشئين بوضع يدهم علـــى الارض فيجوز لهم أي المنشئين أن يتقدموا طلبا بذلك الـــى رئيس محكمة الاراضي الواقعـــة ضمـــن دائـــرة اختصاصها حتى اذا اقتنع رئيس المحكمة بذلك يصدر قرارا بتوقيعه ينص على تسليم الارض للمنشئـــين .

ويتبين من مواد قانون نزع ملكية الاراضي وخاصة المادتين ١٥ ، ١٦ أن رئيس محكمة الاراضي يمكنه أن يعين مقدار التعويض اللازم لاغتصاب أية أرض من أصحابها بحجـــة أنها لازمة لقيـــام مشاريع عليها ، فاذا رفض صاحب الارض ذلك التعويض ، فيقوم المنشئون بدفع قيمة التعويض للمندوب السامي وايداعه في محكمة الاراضي ، وعند ذلك تبرأ ذمة المنشئين من دفع أي تعويض عـــن الارض ، ويقوم بعد ذلك مدير الاراضي باجراء ملكية هذه الارض للمنشئين في سجلات الاراضي ، وبذلك تنتهي علاقة صاحب الارض ومالكها بها . وتصبح مسجلة باسم المنشئين الذين دفعوا التعويض البســـيط جـــدا .

ويحق للمنشئين اذا وجدوا في وقت ما أن الارض المستملكة غير لازمة لحاجات المشروع ، أن يتفاوضوا مع أي شخص لبيعها لـــه بالسعر الذي يحددونه والـــذي لا يستطيع أن يدفعـــه الا الصهاينة .

فالمادة ٢٠ ــ من قانون نزع الملكية تشير بمـــا يلي(٥٠) :

« اذا أصبحت الارض المستملكة او اي قسم منها حسب راي المنشئين في وقت ما غير لازمة لغايات المشروع فيحق لهم أن يتفاوضوا مع أي شخص لبيعها له . ولصاحب الارض السابق حق الشفعة بها لقاء دفعه التعويض المتفق عليه أو المحكوم به مع قيمة ما أجرى في الارض من تحسينات منذ اشغالها من قبل المنشئين ، فاذا تعذر الاتفاق بين الفريقين حول قيمة تلك التحسينات فتقدر المحكمة .

هذا وعمدت حكومة الانتداب أيضا الى سن قانون جديد أسمته قانون « تسوية حقوق ملكية الاراضي » وذلك في ٣٠ مايو (أيار) عام ١٩٢٨ وذلك لتأمين الاستيلاء على الاراضي المشاع التي تملكها قبائل أو أسر عربية وتسليمها للصهاينة .

٥ ـ قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي (مايو ١٩٢٨)

قامت حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب قانون نزع الملكية بالاستيلاء على أراضي كثيرة من عرب فلسطين. الا انها لم تكتف بذلك لا سيما عندما وجدت أن كثيراً من الاراضي ليست ملكا لافراد يفرض عليهم الاتفاق أو يرغمون على قبوله ، ولكنها ملكا لاسر عربية وقبائل . لذا عمدت الى سن قانون جديد أسمته قانون « تسوية حقوق ملكية الاراضي » وذلك في ٣٠ مايو (أيار) عام ١٩٢٨ . وتشير المادة ٣ من هذا القانون « اذا ظهر للمندوب السامي انه من المستحسن تسوية حقوق الملكية في الاراضي الواقعة في أية منطقة وتسجيلها فينشر في الوقائع الفلسطينية أمر أو مرسوما يعرف في هذا القانون بأمر التسوية »(٥١) وبهذا القانون امكن الاستيلاء على الاراضي المشارع التي تملكها قبائل أو أسر عربية تم تسليمها لليهود عن طريق تحويلها من صنف « الميري » الى صنف « الملك » وفقا لدستور فلسطين المعدل الذي صدر عن البلاط الملكي البريطاني في اليوم السابع من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٣٣ ، والذي عليه تنص المادة ١٦ (مكررة) .
« على انه يجوز للمندوب السامي أن يحول بمرسوم يصدره بتوقيعه أية أرض في فلسطين من صنف الميري الى صنف الملك » (٥٢) .

وما يؤسف له انه بصدور قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي جعلت ادوات تنفيذه بيد الصهاينة والانكليز الموالين لهم . لذا كان معظم موظفو دائرة التسوية ودائرة الاراضي ودائرة الاحراش

من الصهاينة والانكليز الموالين لهم والذين عليهم ان يطبقوا مواد صك الانتداب وذلك بجعل فلسطين في وضع اقتصادي واداري وسياسي يسمح بانشاء الوطن القومي اليهودي .

ومن الامثلة على تعيين الصهاينة لتنفيذ قانون تسوية ملكية الاراضي في فلسطين ما يلي :

١ — تعيين « موشى كوهين » مأمور تسوية مساعد للقيام بأعمال التسوية في منطقة قضاء الرملة ، وينوب عن مأمور التسوية في تلك المنطقة .

٢ — تعيين « اسحق مزدمكن » مساعد مأمور تسوية وينوب عن المأمور في تنفيذ الاحكام في قضاء يافا .

٣ — تعيين « موريس غولدنبرغ » مساعد مأمور تسوية فيما يتعلق بتنفيذ الاحكام في قضاء الرملة . وغير ذلك ممن عليه تنفيذ نزع ملكيه الاراضي من العرب وتسليمها للصهاينة .

ومن الاراضي التي خضعت لقانون التسوية ، أراضي الخضيرة في قضاء حيفا واراضي وادي الحوارث وزنيا في قضاء طولكرم ، وخربة شركس وبركة البطيخ وقيسارية وعرب الدمايرة وعرب الغفارة وعرب النفيعات وغيرها ، وقد أعطيت للصهاينة بعد تسويتها ونزعها من ملاكها الاصليين العرب .

٦ — دستور فلسطين المعدل لعام ١٩٣٣

صدر عن البلاط الملكي البريطاني دستور فلسطين المعدل في اليوم السابع من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٣٣ وذلك بهدف تحويل الاراضي الاميرية الى الملكية . والاراضي الاميرية تؤدي الى الحكومة ضريبة العشر ، وهي قسم عيني من محصولات الارض تتوقف كميتها على جودة الموسم أو ردائته . وينظر القانون العثماني الى المتصرف بهذه الارض نظرته الى المزارع أو المستأجر باعتبار أن تحسين الارض يعود نفعه الى الحكومة ، وللحكومة حق استرداد سند الطابو أي حق التصرف بهذه الارض متى تركت ثلاث سنوات متوالية دون عناية أو زرع(٥٣) . وكان القانون العثماني يقضي بما يلي :

١ — يقضي القانون العثماني بأن لا يتم نقل الارض من متصرف الى اخر الا باذن مأمور الاراضي ، كما يضع المصاعب والقيود في وجه نقلها الى الاشخاص أو الشركات .

٢ — يمنع القانون العثماني التصرف بالارض الاميرية تصرفا يتعارض مع حق الدولة في ملكيتها ، كالبنـــاء والتحجير والتشجير الا بأذن المأمور حماية لحق الحكومة في استيفاء ضريبة العشر .

لذا فان دستور فلسطين المعدل لعام ١٩٣٣ يقضي باضافة مادة ١٦ مكررة تضاف الى دستور فلســطين الصادر في اليـوم العاشر من شهر اب (أغسطس) عام ١٩٢٢ وتقرأ كما يلي(٥٤) :

المادة ١٦ (مكررة) يجوز للمندوب السامي ، اذا استصوب ذلك ، أن يحول بمرسوم يصــدره بتوقيعــه وينشر في الوقائــع الفلسطينية ، أية أرض في فلسطين يسميها في المرسوم من صنف « الميري » الى صنف « الملك » .

وعليه فقد ألغت حكومة فلسطين نظام ضريبة العشر التــي تؤدي عن الاراضي الاميرية واستبدلته بضريبة الاملاك . ويهــدف هــذا القانون الى تحويل الاراضي الاميرية الى الصهاينة فقــد استطاع المندوب السامي بناء على القانون السابق تحويل أراضي كثيرة من صنف الاراضي الاميرية الــى الملكيــة بنــــاء للقوانين والصلاحيات المعطاة له ومنها أراض قرية باردس حنا الواقعة في قضاء حيفا حيث تم تسجيلها باسم « جمعية الاستعمار اليهــودية بفلسطين » بناء على أمر صادر من المندوب السامي تحت رقــم ٦٧ لسنة ١٩٤٢ صادر في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز (يوليو) عام ١٩٤٢(٥٥) .

وبالاضافة الى ما سبق من تشريعات كان المندوب الســامي البريطاني يعمل على تمليك اليهود الصهاينة أراضي في فلســطين عن نزع ملكيتها من أصحاب الشرعيين العرب بحجة توسيع الطرق المؤدية الى المستعمرات اليهودية ، ومثال ذلك توسيع الطريــق المؤدية من مدينة يافا العربية الى مستعمرة بتاح تكفا لعشرين مترا عرضا وهو مشروع ضمن مفاده المادة الثالثة مــن قانون نــزع الملكية ، وقد صدر ذلك في اليوم العاشر من شهر مارس (اذار) عام ١٩٢٦ بناء لامر « الفيلدمارشال بلومر » المندوب الســامي فــي فلســطين .

٧ — قانــون الغـابات :

اتجهت حكومة الانتداب البريطاني الــى مصــادرة الاراضي العربية فيفلسطين عن طريق اصدار قانون اسمته «قانون الغابات»

وبه استطاعت مصادرة المناطق المليئة بالاشجار الكثيفة واعلانها مناطق غابات محفوظة تحت اشراف الحكومة وادارتها ، وهـي أراضي عربية يملكها عرب فلسطين بموجب سندات ملكية . ولكن حكومة الانتداب استولت على هذه الاراضي التي بلغت مساحتها حوالي ٣٨١٨٨ دونما(٥٦) فيها ٥ر٤٧٧٣ دونم ضمن منطقة قرية فراضية وكذلك ١٣٦٧٤ دونما ضمن منطقة قرية بيت جان ، ٤٧٠٢ دونم من ضمن أراضي قرية كماتا ، وحوالي ٣٣٦٦ دونما ضـمن أراضي قرية البقيعة ، ويوضح ذلك الجدول التالي :

جدول ــ ٢ : اراض عربية فلسطينية تم الاستيلاء عليها من ملاكها العرب وسميت غابات حكومية تحت تصرف المندوب السامي، ومساحتها ✻ :

الموقع (ضمن منطقة القرية)	المساحة بالدونم
تباطية	٥٥٢
حرفيش	٤٧٤
سعسع	٦١٧
بين سعسع وجش	١٦
بين سعسع وبيت جان	١٢٨٩
جش	١١
بيت جان	١٣٦٧٤
بين بيت جان وميرون	١٣٣٠
بين بيت جان والرامة	٥٩٢
بين بيت جان والسموع	٢٤٥
ميرون	٩٣١
الرامة	٩٥
سحماتا	٤٧٠٢
البقيعة	١ر٣٣٦٦
بين سحماتا ونسوطه	٣ر٥٧٧
فراضية	٥ر٤٧٧٣
بين فراضية ومغار	٥٣
بين فراضية والشونة	١٠٦
المجموع	٤ر٣٣٤٠٤

✻ المصدر : صالح ابو يصير : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧١ .. ص ٥٩٨ ــ ٦٠٣ .

الفصل الثالث

منح الإمتيازات الاقتصادية الكبيرة للشركات الصهيونية

بناء للصلاحيات الخاصة بالمندوب السامي في صك الانتداب على فلسطين ضمن المادة ١١ بادرت الحكومة البريطانية في عهد الانتداب الى منح الامتيازات الاقتصادية الكبيره للشركات الصهيونية فالمادة ١١ من قانون صك الانتداب تنص على ما يلي (٥٧) .

« تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ما له علاقة بترقية البلاد ، ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة او سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعد بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها ، وعليها ايضا ان توجد نظاما للاراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة امور اخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع اكثار المهاجرة واستغلال اعظم ما يستطاع من الارض » وبناء عليه وبناء للمادة الرابعة التي بها « يعترف بهيئة يهودية تعاون في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود فيفلسطين وتساعد وتشارك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها » (٥٨) فقد حصلت الشركات الصهيونيه على امتيازات لمشاريع اقتصادية

كبيرة في فلسطين اهمها : مشــروع روتنبــرغ للكهربــاء ومشروع استغلال البحر الميت ومشروع اراضي الحولة ومشروع نهر العوجا قــرب يافــا .

اولا : مشروع روتنبرغ للكهرباء : قامت الحكومة البريطانيـة في عهد الانتداب البريطاني لفلسطين باعطاء امتياز استغلال موارد القوى المائية في فلسطين من نهر الاردن ورافده نهــر اليرموك على شركة الكهرباء الفلسطينية التي اسسها المهنـدس الصهيونــي بنحاس روتنبرغ عام ١٩٢٣ م . وقد منح هذا الامتياز من قبـل المنــدوب السامي بلومــر في الخامس من شهر مارس (اذار) عام ١٩٢٦ ، ويهدف الى استخدام مياه نهر اليرموك والاردن وروافدهما لتوليد الكهرباء من القوة التي تستخرج من المياه وتوزيعها داخـل فلسطين وشرقي الاردن (٥٩) ، ومدة الامتياز ٧٠ عاما .

وكانت لهذا المشروع آثارا سيئة اهمها :

١ ــ تقع منطقة الامتياز ضمن اخصب الاراضي في فلسـطين وشرقي الاردن . وقد كان للشركة بموجب المادة الثالثة من عقـد الامتياز ان تستعمل مياه الاردن وحياضه وروافده بما فيها نهـر اليرموك لمدة سبعين عامــا ومعنى ذلك احتكار اهم مصدر للمياه في فلسطين ولا يسمح لاحد من السكان باستخدام هــذه المــياه في اي اغراض صناعية وزراعية . هذا مع العلم بأن قرى عربية كثـيرة تعيش على الزراعة من مياه نهر الاردن ونهر اليرموك وكان تحويل مجراه واقامة سد لخزن المياه في بحيرة طبريا لانشاء محطــات توليد الكهرباء ادى الى انخفاض المياه جنوب بحيرة طبريا الى ٢٧ مترا تحت مستوى سطح البحر (٦٠) وبالتالي ادى الى استحالة ري مناطق واسعة من الاراضي الفلسطينية والاردنية .

٢ ــ **الاستيلاء على الاراضي العربيه :** كان مشروع روتنبرغ للكهرباء احد المشاريع التي يتم بها نزع ملكية الاراضي العربية من اصحابها حيث ان الشركات صاحبة الامتياز (وهي صهيونية) كانت تستولي على الاراضي بأمر المندوب السامي بحجة حاجتها اليها في تنفيذ المشروعات من اجل بناء الخزانات او انشاء المباني الضرورية والمكاتب والمستودعات والخطوط الحديدية وخلافها من وسائـل المواصلات . وقد استطاعت شركة الكهرباء الفلسطينية استملاك ١٠٨ الف دونم من الاراضي العربية الفلسطينية (٦١) بحجــة

حاجتها لهذه الارض لتنفيذ المشروع وملحقاته عليها ، ولهذا كان مشروع روتنبرغ للكهرباء هو جزء من المخطط الاستعماري الاستيطاني الصهيوني للسيطرة على أراض فلسطين العربية وانشاء المستوطنات الصهيونية عليها والاستفادة ما امكن من المياه العربية .

٣ ـ **الاحتكار** : اطلق امتياز مشروع الكهرباء يد الصهيونية في احتكار الكهرباء في فلسطين وشرقي الاردن ، وفي التحكم في المياه العربيه كلها . ولذا وقف المشروع في وجه اقامة المشاريع العربية الانمائية والاستثمارية لاستغلال الخيرات العربية . وطبقا للمشروع لا يمكن توسيع الري في هذه المنطقة حيث ان المشروع له الحق في الحصول على الماء من الجداول التي تروي الارض في اي وقت يحتاج اليه . ولهذا كانت الشركة تتحكم بمستقبل فلسطين وتمنع اي تطور صناعي او زراعي لانها احتكرت توليد الطاقة الكهربائية واصبحت المياه محرمه على أصحابها العرب حيث أن الشركة تستخدم كل موارد المياه على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء .

وبهذه الطبقة الاحتكاريه للشركة امكن الصهاينة من السيطرة على المواد الطبيعية للبلاد .

٤ ـ الاستفادة من المشروع في بناء المستعمرات الصهيونية على الاراضي العربية بعد نزع ملكيتها من اصحابها العرب وبناء المصانع التي يتم تشغيلها بقوة الكهرباء وذلك لاستيعاب المهاجرين الصهاينة اقتصاديا بينما حجب عن العرب توليد الكهرباء للانارة والمقاصد الزراعية والصناعية . ومن هذه المستعمرات مستعمرة نهاريم (٦٢) بالاضافة الى المستعمرات الصهيونية الاخرى التي انشئت حول منطقة الامتياز مثل المطلة والجاعونة (روشبينا ومشمار هايرون ومستعمرات اخرى انشئت في سهل بيسان (٦٣) .

٥ ـ ادى اعفاء المواد والبضائع التي تستوردها شركة الكهرباء الفلسطينية واعفائها من دفع ضرائب على ارباحها لمدة طويلة الى تدعيم وتوسيع الصناعة اليهودية وبذلك زادت القدرة الاستيعابية لعدد كبير من المهاجرين اليهود (٦٤) ، كما ادى ذلك الى تقهقر الصناعات العربيه واغلالها بسبب مزاحمة الصناعة اليهودية لها ، بالاضافة الى ان الصناعات اليهوديه ومثل هذا

المشروع فتحت ابواب العمل لعشرات آلالاف من المهاجرين اليهود في حين طرد الفلاحون العرب من اراضيهم بعد نزع ملكيتهم عنهـــا وزادت البطالة لان اصحاب المشاريع الصناعيــة فضلوا العمــال اليهود على آلعر ب، وادى ذلك الى هبوط المستوى المعيشي للعرب الفلسطينيين واصابهم الفقر في حين ان مستوى اليهود الاقتصادي ارتفع جدا بفعل هذه المشروعات وغيرها من المشروعات الصناعية والزراعية التي عمل فيها الاف العمال اليهود (٦٥) .

ثانيا : امتيازات اراضي الحوله :

تقع منطقة آلحولة في شمال فلسطين ، في منطقة تتوفر فيهـا المياه حيث روافد نهر الاردن الشمالية . وكانت الصهيونية قـــد حاولــت جهدهــا لان تضـــع مناطـــق الحاصبانـــي والليطانـــي وبانياس ضمن حدود فلسطين حيث انها تتطلع الى منطقة المياه . وقد اسست بعض المستعمرات واقدمها مستعمرة روشبينا علـــى اراضي قرية الجاعونة العربية قرب جسر بنات يعقوب وذلك عـــام ١٨٨٣م ، كذلك مستعمره يسود همعله على ساحل بحيره الحولة عام ١٨٨٣، مستعمرة مشماهايرون عند جسر بنات يعقوب عام ١٨٩٠ ، وقد كانت هذه المستعمرة اقوى حصون اليهود في تلـــك المنطقـــة (٦٦) . أما مستعمرة المطلة فقد تأسست عام ١٨٩٦ ، وقد كانت قريـــة عربيـــة .

وتبلغ مساحة منطقة الحولة حوالى ٢٣٧ الف منها ما مساحته ١٩ الف دونم اراضي جبلية واقعة في اقصى الشمال وتمتد حتـــى حدود سوريا (٦٧) ، وما مساحته ١٦١ الف دونم مساحة القســم الغربي من منطقة الحولة والاراضي الواسعة وتمتد جنوبا حتـــى جسر بنات يعقوب ، أما القسم الثالـــث فيشمـــل اراضي الحولـــة ومستنقعاتها وبحيرتها ومساحته ٥٧ الف دونم .

منحت الحكومة العثمانية عام ١٩١٤ امتياز بتجفيف اراضـــي الحولة التي تدخل ضمن القسم الثالث فيما سبق الى الشركـــة آلسورية العثمانية الزراعية المحدودة . ولكن هذه الشركـــة لـــم تستطع تنفيذ المشروع بسبب قيام الحر ب العالمية الاولى .

وما ان حل الانتداب البريطاني على فلسطين حتـــى عمـــد الصهاينة على حمل حكومة الانتداب لتضع العراقـــيل في وجـــه الشركة صاحبة الامتياز حتى أنها لم تتمكن من القيام بشروط الامتياز

في المدة المحدوده . وهنا قامت حكومة الانتداب بدور الوسيط لنقل الامتياز من هذه الشركة الى شركات يهودية وفعلا تم ذلك عـــام ١٩٣٤م حين حولت الشركه السورية العثمانية الزراعيه الامتيـــاز آلـــى شركة تحسين الاراضي الفلسطينية المحدوده وهي شركـــة صهيونيـــة .

وعليه فقد اصبحت الشركة الصهيونية صاحبة الامتيـــــاز تتحكم في اراض عربية فلسطينية هي من اخصب الاراضي فـــي فلسطين . وقد ورد في تقرير السرجون هوب سميسون عام ١٩٣٠ عن أمتياز اراضي الحولة انه « اذا رجع امتياز الحولة الى الحكومة فيجب ان تحتفظ الحكومة بالاراضي لأجل مشاريع التحسين . ان هذه الاراضي من اخصب أراضي فلسطين (٦٨) . كما جاء في تقرير خبير بريطاني اخر هو المستر فرنش عام ١٩٣١ آن جميع مستنقع الحولة يجب ان يعتبر وحدة لا تتجزا من مشاريع التحسين ، ولاجل تأمين هذا التحسين فمن الضروري ان يدخل ضمن اعمال الحكومة الارض باجمها والمياه » (٦٩) .

اما الاثار السيئة لانتقال هذا الامتياز الى الشركة الصهيونية فهي :

١ ــ تمكين الصهاينة اصحاب الامتياز من السيطرة علـــى ما مساحته حوالى ٥٧ الف دونم من الاراضي العربية وطرد المزارعين العرب منها لا سيما وان حكومه الانتداب البريطاني لم تعترف بحقوق المزارعين الذين شرعوا يزرعون ما جففوه منذ العهد العثماني . فقد جاء في قانون حدود امتياز الحولة رقم ٦ لسنة ١٩٣٨ ان حقـــوق المزارعين العرب تشمل ما مساحته فقط ١٥٧٧٢ دونما (٧٠) الـــى حوالى ٢٤٪ فقط من مساحة اراض الحوله التي تصل الى حوالى ٦٠ الف دونم . وقد جاء في تقرير للسرجون سميسون ان القطعه الكافيه في هذه الاراضي للعائلات العربيه لا تقل عن ٦٠ الف دونم ، لكن الحكومة لم تخصص لهم من هذه المساحه الا ١٠ ــ ١٥ الـــف دونم فقط بمعدل ٧ ــ ١٠ دونمات للعائلة الواحده (٧١) وذلـــك انقص بكثير من القطعة الكافيه المقدرة للعائلات العربية في تلـــك المنطقة وعددها ١٥٠٠ عائلة .

٢ ــ حرم على العائلات العربية صيد السمـــك مـــن بحيرة الحولة حيث ان حكومة الانتداب منحت رخصة مطلقة باصطيـــاد

السمك لامتياز تجيز لهم دون غيرهم اصطياد السمك من المياه المشمولة في منطقة الامتياز (٧٢) .

٣ ــ تسهيل الهجره اليهودية الى فلسطين حيث تمكن الصهاينة من انشاء المستعمرات في القرى التاليه (٧٣) الياجور ، شيخ بريك ، جيده ، طبعون ، الورقاني ، معلول ، جباتا ، تل العدس ، الفولة ، المعفولة ، الجالود وغيرها ، وتم طرد سكانها العرب منها وقدر عددهم ١٥٠٠ عائلة ، فلو فرضنا ان عدد افراد كل عائلة هو من ٥ ــ ١٠ اشخاص فقد امكن تشريد من ٧٥٠٠ شخص الى ١٥ الف شخص من اراضيهم ووطنهم في حين اسكن اليهود مكانهم .

٤ ــ اعطى الامتياز الصهاينة ميزة السيطرة على موقع استراتيجي هو الجليل الشرقي حيث تمكن الصهاينه من تحويل الاف اليهود الى مزارعين يرتبطون بالارض يدافعون عنها وانشاء المستوطنات لهؤلاء المزارعين وتامين الحمايه لهم قرب الحدود السورية الفلسطينية وبدلك تمكن الصهاينه من السيطره على الجليل الشرقي .

ثالثا ــ امتياز العوجا للطاقة الكهربائية :

نهر العوجا هو ثاني أنهار فلسطين (٧٤) اذ يبلغ طوله ٢٦كلم ينبع من المرتفعات الوسطى الى المنطقه الجبلية في فلسطين ، ترفده عده روافد ، يسير بعضها من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي بينما البعض الاخر يسير من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي، الى أن تتجمع هذه الجداول ، وتكون النهر الرئيسي الذي يصب الى الشمال من يافا .وهو يعتبر اطول انهار فلسطين الساحلية(٧٥) وهنا تكمن اهمية هذا النهر حيث يمكن الاستفادة منه في الري وتوليد الطاقة الكهربائية ، وقد تم جر مياه ينابيع نهر العوجا الى القدس بواسطة انابيب تحت سطح الارض لمسافة ستين كيلومترا وذلك عام ١٩٣٥(٧٦) ، كما قام الصهاينة بجر مياه هذا النهر بواسطة انابيب ضخمة الى شمال منطقة بئر السبع وذلك عام ١٩٥٥ .

ومن الجدير بالذكر أن عدة قرى عربية تستفيد من مياه هذا النهر في ري اراضيها منها قرية الشيخ يونس وكفرعانه ، وساقية والجماسين وغيرها بالاضافة الى القبائل المستقرة على اطرافه

وهي عرب المويلح وابو كشك والسوالمة .

وكان امتياز نهر العوجا للطاقة الكهربائية هو اول مشروع اقتصادي كبير اعطي للصهاينة وذلك في اليوم الثاني عشر من شهر سبتمبر (ايلول) عام ١٩٢١ وقد اعطي لبنحاس روتنبرغ الصهيوني وبموجب هذا الامتياز اصبحت الشركة الصهيونية تحتكر وتستعمل مياه نهر العوجا — وهو اكبر انهار فلسطين الساحلية — ولا يسمح لاحد من سكان فلسطين العرب باستخدام هذه المياه لغرض توليد الكهرباء او اي اغراض زراعية او صناعية ، وكان لاتباع هـذه السياسة اثر كبير في التضييق على عرب فلسطين ، كما سيطر الصهاينة على موارد فلسطين المائية وخاصة بعد منح روتنبرغ ايضا مشروع كهربة فلسطين (نهر الاردن وروافد نهر اليرموك) عام ١٩٢٦ وبذلك كانت لهم (اي الصهاينة) احتكار توليد الكهرباء لجميع فلسطين بالاضافة الى الاردن مما كان له اثر كبير في بنـاء المصانع وتشغيل الايدي العاملة اليهودية وبنـاء المستوطنات الصهيونية وبالتالي انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين العربيـة .

رابعا — امتياز استخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت :

من المعروف أن الصهيونية كانت تطمع في الاستيلاء علـى أراضي فلسطين العربية . واتبعت في ذلك سياسة «الخطوة خطوة» ففي السبعينات من القرن التاسع عشر تشكلت في انكلترا « الشركة الاستعمارية السورية — الفلسطينية » التي ترمي الى « ضمان استعمار سوريا وفلسطين والبلدان المجاورة من قبل أشخاص ملائمين من المسيحيين واليهود على حد سواء »(٧٧) ، وفي عـام ١٩٠٢ نشأت الشركة المساهمة الصهيونية العالمية التي تشكل اداة مالية للحركة الصهيونية في تحقيق الهـدف الرئيسي وهـو « التطوير الصناعي والتجاري لفلسطين والبلدان المجاورة »(٧٨) وفي أوائل عام ١٩١٨ قررت الحكومة البريطانية ارسال بعثة صهيونية الى فلسطين « لدراسة احوال البـلاد علـى الطبيعة ، ووضع المشاريع التي تتمشى مع تصريح بلفور ، ومهمتها الاساسية كانت وضع الاسس لانشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين » ، وهكذا تنفيذا لسياسة الصهيونية في الاستيلاء على أراضي فلسطين العربية ، عمدت الى انتزاع مصادر الثروة الاقتصادية الفلسطينية

من اجل الاستفادة منها في فتح ابواب العمل للمهاجرين اليهود من جهة ، والتحكم في التطور العربي في فلسطين(٨٠) اذ تضمن من خلال هذه الاعمال « سيطرتها على مصادر الثروة ووضع سدود عالية في وجه اي تقدم يتطلع اليه العرب » (٨١) .

أهم مصادر الثروة الاقتصادية في فلسطين هي الثروة المائية والثروة المعدنية . فمن جهة الثروة المائية عمدت الصهيونية في الحصول على امتياز أهم انهار فلسطين وهي العوجا والاردن واليرموك من أجل توليد الطاقة الكهربائية والاستيلاء على الاراضي وانشاء المصانع لاستيعاب المهاجرين ثم انشاء المستوطنات لهم . وقد سبق الحديث عنها .

أما استغلال الثروة المعدنية فقد تم عن طريق الحصول على امتياز استخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت .

والبحر الميت هو اكبر بحيرة في بلاد الشام حيث تبلغ مساحته ١٠٥٠ كلم مربع (٨٢) وينخفض عن سطح البحر ٣٩٢ مترا ومتوسط عمقه ٣٩٩ مترا ، وبذلك فان قعره ينخفض بمقدار ٧٩١ مترا . وتحتوي مياه البحر الميت على مواد كيماوية مثل كلوريد المغنسيوم وكلوريد الصوديوم ، وكلوريد البوتاسيوم ، وبروميد المغنسيوم ، وسلفات الصوديوم ، وكلوريد الكالسيوم ، كما أن كل لتر من الماء في البحر الميت يحتوي على ٢٢٧ — ٢٧٥ غراما من الملح المذاب(٨٣) وعلى عمق ٣٦٠ قدما فان لتر الماء يحتوي على ٣٢٧ غراما . ومما لا شك فيه أن هذا البحر يضم ثروة معدنية ضخمة ، يمكن تقديرها كما يلي (٨٤) :

١ — كلوريد البوتاسيوم (البوتاس) : ٢٠٠٠ مليون طن
٢ — كلوريد المغنسيوم ٢٢٠٠٠ مليون طن
٣ — كلوريد الصوديوم (الملح العادي) ١١٠٠٠ مليون طن
٤ — كلوريد الكلسيوم ٦٠٠٠ مليون طن
٥ — بروميد المغنسيوم ٩٨٠ مليون طن

حصل الصهاينة على امتياز استخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت عام ١٩٢٩ بهدف استخراج البوتاس من البحر وتألفت شركة البوتاس الفلسطينية التي سجلت عام ١٩٣٠ كشركةبريطانية برأسمال قدره ٤٠٠ الف جنيه(٨٥) بمساهمة اموال بريطانية وصهيونية وأمريكية . وبهذا أعطى الامتياز لشركة صهيونية عام

١٩٣٠ قامت بانشاء المصانع في شمال البحر الميت وقد بلغ انتاج هذه الشركة من البوتاس اكثر من ١٨ الف طن عام ١٩٤٥ والى اكثر من ٦٣ألف طن عام ١٩٣٩م والي ٨٦٢ الف طن عام ١٩٤٦(٨٦)

ويهمنا في هذا المجال ان نذكر مساوى حصول الصهاينة على امتياز استخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت وهو أهم مصادر الثروة المعدنية في فلسطين والاردن كما يلي :

١ ـ **الاستيلاء على الثروة المعدنية** : لقد كان لحصول الشركة الصهيونية على امتياز استخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت حرمان العرب من الاستفادة من ثروتهم الطبيعية التي يحتويها البحر الميت ، وهذا حق من حقوق العرب الفلسطينيين في أراضيهم وثرواتهم تنازلت عنه الدولة المنتدبة ، وأعطته لشركة بوتاس فلسطين التي سجلت عام ١٩٢٩ كشركة بريطانية وتساهم فيها اموال يهودية وبريطانية وامريكية . وليس من شك في أن هذه الشركة أطلقت يد الصهيونية في استخراج الاملاح والمعادن وتسويقها وبيعها،وأصبح البحر الميت بفضل الاحتكارات الصهيونية مملوكا لهذه الشركة لتستغله وفق هواها،ولا يستفيد منه أصحابه، كل ذلك بفضل الدولة المنتدبة .

٢ ـ **الاستيلاء على الاراضي** : اصبحت الاراضي الواقعة ضمن منطقة امتياز الشركة ملكا لها طوال مدة الامتياز وهي ٧٥ عاما، كما سمحت المادة الخامسة من عقد امتياز شركة بوتاس فلسطين بمنح الشركة بناء على طلب كتابي حق استئجار ارض أضافية من الاراضي الواقعة خارج منطقة الامتياز ، واذا كانت هذه الاراضي ملكا خاصا فتنتزع الحكومة ملكيتها (٨٧) ، وقد تم الاستيلاء على أراض عربية بحجة احتياج الشركة لها كانشاء مناطق سكنية للعمال والمهندسين والموظفين اليهود ، وكان ذلك بمثابة خطة جديدة للاستيلاء على الاراضي العربية حتى يمكن استيعاب اعداد من المهاجرين اليهود واسكانهم في هذه الاراضي .

وبالاضافة الى الاستيلاء على الاراضي العربية ، حرم العرب من استغلال أراضيهم في المنطقة الواقعة على بعد خمسة كيلومترات من أقرب حد لمنطقة الامتياز بحيث لا يمكن تأجيرها الا بموافقة الشركة ، وبالتالي حرم على العرب دخولها ومحاولة استغلالها لوجود الاملاح والمعادن بها .

وقد استطاعت « شركة بوتاس فلسطين » أن تمارس جميع الصلاحيات المنوطة بالمندوب السامي وخاصة من حيث الاستيلاء على الاراضي ، كما انها استطاعت امتلاك اراضي بعيدة عن منطقة امتيازها بهدف « الصالح العام » وقد امتلكت الشركة اراضي في منطقة القدس ، وبلغت مساحة الاراضي التي امتلكتها الشركة خارج منطقة الامتياز ٧٤٩٨٧ دونما مجانا(٨٨) بالاضافة الى تأجير ٦٤ الف دونم بايجار اسمي .

ويمكن القول أن حصول الشركة على هذا الامتياز هو لاجل استغلال خيرات فلسطين لخدمة المصالح الاستعمارية ، وكذلك لاجل جعل فلسطين في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تسهل انشاء الوطن القومي اليهودي التي تعمل حكومة الانتداب على تنفيذه وفقا لمواد صك الانتداب على فلسطين وتنفيذا « لوعد بلفور » .

٣ — توفير فرص العمل للمهاجرين اليهود : بالاضافة الى احتكار استخراج الاملاح والمعادن في منطقة البحر والاستيلاء على الاراضي العربية بحجة « المنفعة العامة » قامت الشركة بتوفير فرص العمل للمهاجرين اليهود بعد أن تم لها استملاك أراض واسعة ، حتى خارج منطقة الامتياز ، وتم انشاء المناطق السكنية فيها ، وبالتالي انشاء المستعمرات الصهيونية عليها ، كما هو الحال في انشاء مستعمرة « كاليه » على الطرف الشمالي الغربي من البحر الميت . كل ذلك تسهيلا لادخال مهاجرين الى فلسطين وتشغيلهم ، وانشاء المستعمرات الصهيونية لاجل تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي .

٤ — مزاحمة العمال العرب في فلسطين : ان ادخال العمال اليهود الى فلسطين بحجة العمل في شركة بوتاس فلسطين هو لاجل تسهيل الهجرة الى فلسطين أولا ثم توفير العمللهم على حساب عرب فلسطين والاستيلاء على خيراتهم وممتلكاتهم ، وبالتالي فان ذلك يقلل من فرص العمل للعمال العرب بالاضافة الى ان اجر العامل اليهودي في الشركة هو ضعف اجر العامل العربي ، كما أن عدد العمال العرب فيالشركة ضئيل جدا اذا قيس بعدد العمال

ليهود ، والقصد من تشغيلهم هو التضليل والتمويه ، واظهار أن لشركة تعمل على استغلال الموارد الاقتصادية خدمة لاهالي فلسطين .

الخلاصة :

ليس من شك في أن الانتداب البريطاني على فلسطين كان يهدف الى تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي في البلاد ، وقد عملت حكومة الانتداب كل ما من شأنه تسهيل انشاء هذا الوطن ، وقد ورد ذلك في مواد صك الانتداب حيث على الدولة المنتدبة ان تعمل ما من شأنه وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تسهل انشاء الوطن اليهودي في فلسطين .

وتنفيذا لهذه السياسة وضعت حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين تشريعات كثيرة بخصوص اراضي فلسطين وخاصة مواد صك الانتداب التي تعمل على تنفيذ وعد بلفور الذي يهدف الى تسهيل انشاء « الوطن القومي اليهودي في فلسطين »، وتطبيقا لوعد بلفور وصك الانتداب فتحت حكومة الانتداب أبواب فلسطين للهجرة اليهودية ، وبدأت الوف المهاجرين تفد الى فلسطين من جميع انحاء العالم ، وبدأوا في اقامة المستعمرات الزراعية والصناعية كما تم البدء في تنظيم الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في البلاد ، واستولى اليهود على كثير من المناصب الهامة في مدة سنوات قليلة ، واستطاعوا أن يستأثروا بأكبر واعظم قسط من مرافق الحياة الاقتصادية في فلسطين ، حدث هذا على الرغم من أن عدد اليهود في فلسطين مع بدء الانتداب البريطاني عام ١٩١٨ لا يزيد عن ٥٠ الف نسمة من مجموع السكان الذين وصل عددهم الى ٦٥٠ الف نسمة في نفس العام اي ان نسبة اليهود لا تزيد عن ٧٪ من مجموع السكان في البلاد . وما أن جاء عام ١٩٤٨ موعد انتهاء الانتداب البريطاني حيث وصل عدد اليهود في فلسطين الى ٦٥٠ الف نسمة في حين بلغ مجموع السكان ٢٫٠٦٥٫٠٠٠ نسمة ،وبذلك وصلت نسبة عدد اليهود الى ٣١٪ من مجموع السكان . حدثت هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان من جراء الهجرة اليهودية الى البلاد بتسهيل وتشجيع من حكومة الانتداب البريطاني ، وليس من

شك في انه يجب توفير الاراضي اللازمه لسكن هذه الاعداد من المهاجرين ،وتوفير اماكن العمل لهم ، وقد حدث كل ذلك على حساب الاراضي العربية في فلسطين ، وعلى حساب المواطنين العرب ، وكانت الامتيازات الكبيرة في تنفيذ المشروعات الاقتصادية تعطى لليهود ، وبذلك يتم غزو العمل والسيطرة على الانتاج .

لقد تبين من سياسة حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين انها عملت على تسهيل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، وتم ذلك عن طريق احتلال الاراضي والهجرة والاستيطان وغزو العمل والسيطرة على الانتاج ثم الارهاب الصهيوني ضد المواطنين العرب.

ومما ساعد على انتزاع الاراضي واحتلالها هو ان ٤٥٪ من مساحة فلسطين هي اراضي اميرية تملكها الحكومة على الرغم من استغلالها على يد المواطنين العرب (شكل ١) . وقد اطلقت حكومة الانتداب يد الصهاينة في انتزاع الاراضي العربية واحتلالها ثم استغلالها وطرد اهلها منها .

ولم يكن دستور فلسطين اقل اجحافا بحق عرب فلسطين من صك الانتداب . فقد جاء في المادة ١٢ منه « بان تناط بالمندوب السامي كافه المناجم والمعادن على اختلاف انواعها واوصافها سواء اكانت في اليابسه او المياه او تحتها ... الخ » وجاء في المادة ١٣ منه ايضا ان « للمندوب السامي ان يهب او يؤجر اية ارض من الاراضي العمومية او اي معدن او اي منجم وله ان يأذن باشغال مثل هذه الاراضي بصفة مؤقتة وبالشروط وللمدد التي يراها ملائمة .. » وبديهي ان تكون كل هذه الهبات لصالح الصهيونيه .

وصدر قانون نزع ملكية الاراضي عام ١٩٣٦ من اجل الاستيلاء على الاراضي العربية الفلسطينيه ، كما جاء قانون تسويه حقوق ملكية الاراضي عام ١٩٢٨ لأجل تأمين الاستيلاء على الاراضي المشاع التي تملكها قبائل او اسر عربية وتسليمها للصهاينه .

هذا بالاضافة الى التشريعات الاخرى كدستور فلسطين المعدل لعام ١٩٣٣ ، وقانون الغابات حيث عمدت حكومه الانتداب على مصادرة المناطق المليئه بالاشجار الكثيفه ، واعلانها مناطق غابات محفوظة تحت اشراف الحكومة وادارتها ، وهي اراض عربية يملكها عرب فلسطين بموجب سندات ملكيه .

ومما زاد الطين بله هو منح الامتيازات الكبيرة للشركات الصهيونيه وخاصه المشروعات الاقتصادية كامتياز اراضي الحولة وشركة استغلال الاملاح والمعادن من البحر الميت وشركة استغلال مياه العوجا وغيرها من المشروعات الكبيرة . لقد ساعدت هذه الامتيازات على زيادة عمليات استملاك الاراضي لليهود ، وكان من نتيجته ان زادت البطالة في فلسطين وقلت مجالات العمل والاستخدام حيث أن دستور الوكاله اليهوديه عام ١٩٢٩ م ينص في مادته الثالثة على ضرورة استخدام اليد العاملة اليهودية في جميع المشاريع والاعمال التي تتعهد الوكاله تنفيدها وتنميتها . وبهذا توفرت فرص العمل للمهاجرين اليهود ، واصبح المهاجرون اليهود يزاحمون العمال العرب في البلاد بالاضافه الى الاستيلا ءعلى الاراضي والاستيلاء على الثروه المعدنية والسيطره على الانتاج . كل ذلك ادى الى زيادة الهجره اليهوديه الى البلاد ، وبالتالي ادى ذلك الى ازدياد البؤس بين العرب الفلسطينيين وانعدام ملكيه الاراضي وانتشار البطاله ، وكانت سببا اساسيا في انتفاضات وهبات لشعبنا الفلسطيني ضد الاحتلال . فالشعب العربي الفلسطيني لم يقبل يوما من الايام بالانتداب البريطاني ولا بالهجره اليهوديه لان ذلك كان ضد كيانه في ارضه ووطنه .

هب الشعب العربي الفلسطيني يقاوم الاحتلال منذ بدء الانتداب ، كما قاوم سياسة شراء الاراضي والهجرة اليهودية ، وكانت انتفاضات ومظاهرات عديده في السنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ وثورة ١٩٣٦ وغيرها .

فانتفاضه ١٩٢٩ حملت حكومة الانتداب على تعديل « مرسوم انتقال الاراضي » بحيث تنص احكامه على وجوب احتفاظ المستأجر الذي يطرد من الارض (٨٩) بسبب البيع بمساحة كافيه من الارض في مكان آخر تسمح له باعاله نفسه واسرته .

ولكن هذا التعديل لم ينصف المستأجرين العرب بعد ان كان السماسره اليهود يوضحون للبائع انهم لن يقبلوا بنقل ملكية الارض قبل اجلاء كل المستأجرين عنها ، ونظرا لنفوذ صاحب الارض حيث هو الدائن الرئيسي للمستأجرين او الذي يتمتع بنفوذ هام ، فقد كان من السهل عليهم حمل المستأجرين على ترك الارض المراد بيعها دون

ن يستفيدوا من احكام الحمايــة المنصوص عنهــا فــي قوانيــن لاجانب .

وزادت المساحات الارضية التــي قام اليهود بشرائهــا من ١٧٤٩٢ دونما عام ١٩٢٣ م الــى ١٧٦١٢٤ دونما عام١٩٢٩ (٩٠)، وكان من نتيجه ذلك ان قامت انتفاضات ١٩٢٩ وقامت « لجنــة شو » بالاتصاله عن الحكومه باجراءات تحقيق لمعرفة اسباب تلــك لانتفاضات ، وتبين لهم ان اهمها هو تقطيــع الاراضي العربيــه الذي وصل الــى درجة خطيرة ، وان استملاك الاراضي لليهــود يعرض السكان العرب لمزيــد من الضغط ، ممــا دعــا « هــوب سمبسون » في تقريره للدعوة الــى تعليق الهجرة اليهودية الــى لمناطق الريفيه من فلسطين .

وعلى الرغم من صدور الكتاب الابيض ، الــذي صدر عــن زارة الخارجية البريطانية بصدد تنفيذ برنامــج انمائــي لزيــادة مكانيات الاراضي وتعليق الهجرة اليهوديه الى المناطق الريفيــة ، قد عمل الصندوق القومي اليهودي علــى تأمين احتياطــي مــن لاراضي من اجل الاستيطان في المستقبــل ، ومن اجل الضغط بها على الصعيد السياسي فيما لو اتخذت قرارات غير ملائمه لانشــاء الوطن القومي اليهودي » في فلسطين . وقد تسلمــت الوكالــة ليهودية مساحات كبيرة من اراضي الدوله كي تستعملها ، هــذه لاراضي التي يستعملها مواطنون عرب بموجب ايجارات طويلــه لامد ، بلغت مساحتها ١٩٥ الف دونم عام ١٩٤٧ ، وقد اعتبــرت ذه الاراضي خالية وخاضعة لاحكام صــك الانتــداب المتعلــق الاستيطان اليهودي ، وتم طرد المستأجرين العرب منها ، وتأجيرها ن المستوطنين اليهود .

وعندما طالبت الهيئة العربية العليا بوقف الهجرة ومنع بيــع لاراضي لليهود ، عمدت حكومــة الانتداب الــى اصدار انظمــة جديدة لانتقال الاراضي قسمت بموجبها البلاد الى ثلاثة قطاعات كما يلي : (٩١)

١ ـــ القطاع ا ، ويضم المناطق التي يقــل فيها الاستيطــان ليهودي ، وهذه جرى حظر استملاك الصهيونيين للاراضي فيهــا لا عن طريق الاجراءات القضائية .

٢ ــ القطاع ب ، ويشمل مرج ابن عامر وجزرائيل والجليل الشرقي وقسما من سهل سارونا ومنطقة شمالي شرقي غزة جنوب النقب ، ويسمح فيها بالاستملاكات من اجل المشاريع التي يعتبرها المندوب السامي ذات منفعة عامه .

٣ ــ المنطقة الحرة وتشمل القسم الاكبر من السهل الساحلي وخليج حيفا والمنطقة الواقعة جنوب يافا وقضاء القدس ، وهذه يسمح بالاستملاك اليهودي فيها .

ومع ذلك تمكن اليهود من شراء ما مساحته ١٤٤٨٦٧ دونما خلال الفترة بين فرض هذه القوانين عام ١٩٤٠ وبداية عام ١٩٤٧ (٩٢) ، الا انه يبدو جليا ان ملاكي هذه الاراضي في معظمهم من سكان المدن الذين لم يكونوا في معظمهم من الفلسطينيين بعد تعيين الحدود عام ١٩٢٠ ، حتى ان الاكثرية الساحقة من العرب لم تقم ببيع اراضيها .

وقد اشارت اللجنة الانجلو ــ امريكية بان اليهود اشتروا وسجلوا اراضي مساحتها ٩٣٨،٣٩٥ دونما وذلك خلال السنوات ١٩٢٠ حتى نهايه عام ١٩٤٥ بالاضافة الى ٦٥٠ الف دونم مملوكة قبل عام ١٩٢٠ (٩٣) .

جدول ٣ : مساحة الاراضي التي اشتراها اليهود خلال السنوات ١٩٢٠ ــ ١٩٤٥ بالدونم (٩٤) :

السنه	المساحه بالدونم
ما قبل عام ١٩٢٠ (بالتقدير)	٦٥٠،٠٠٠
١٩٢٠	١،٠٤٨
١٩٢١	٩٠،٧٨٥
١٩٢٢	٣٩،٣٥٩
١٩٢٣	١٧،٤٩٣
١٩٢٤	٤٤،٧٦٥
١٩٢٥	١٧٦،١٢٤
١٩٢٦	٣٨،٩٧٨
١٩٢٧	١٨،٩٩٥
١٩٢٨	٢١،٥١٥
١٩٢٩	٦٤،٧١٥
١٩٣٠	١٩،٣٦٥
١٩٣١	١٨،٥٨٥
١٩٣٢	١٨،٨٩٣
١٩٣٣	٣٦،٩٩١
١٩٣٤	٦٢،١١٤
١٩٣٥	٧٢،٩٠٥
١٩٣٦	١٨،١٤٦
١٩٣٧	٢٩،٣٦٧
١٩٣٨	٢٧،٢٨٠
١٩٣٩	٢٧،٩٧٣
١٩٤٠	٢٢،٤٨١
١٩٤١	١٤،٥٣٠
١٩٤٢	١٨،٨١٠
١٩٤٣	١٨،٠٣٥
١٩٤٤	٨،٣١١
١٩٤٥ (بالتقدير)	١١،٠٠٠
المجموع	١،٥٨٨،٣٦٥

المصدر : احصاءات القرى لعام ١٩٤٥ ، ص ٣٥ عن :
وتمثل هذه المساحة حوالي ٦٪ من مساحة فلسطين البالغة ٢٦،٣٢٣،٠٢٣ دونما (ملحق ٣) ، ويوضح الملحق ٥ النسب المئويه لما يملكه اليهود في كل قضاء من اقضيه فلسطين عام ١٩٤٥ .
وتتركز اكبر مساحة للاراضي التي يملكها اليهود في لواء حيفا حيث بلغت النسبة المئوية لما يملكه اليهود من اراض فيه ٣٥،٣١٪ من مساحة اللواء ثم لواء اللد حيث بلغت النسبة المئوية ٢٠ر٨٧ ٪ من مساحته ، ولواء الجليل ٢٠،٥٦٪ من مساحته .
جدول ٤ . النسبة المئوية لما يملكه اليهود في فلسطين حسب الالويه عام ١٩٤٥ .

اللواء	النسبة المئوية للاراضي التي يملكها اليهود من مساحة اللواء
الجليل	٢٠ر٥٦٪
حيفا	٣٥ر٣١
السامرة	٤ر٤٦
القدس	٠ر٩٢
اللد	٢٠ر٨٧
غزة	٣ر٦٧
المجموع	٥ر٦٧٪

المصدر : احصاءات القرى لعام ١٩٤٥ ـ ٣٩ والنسبة المئوية من حساب الباحث .
يستخلص مما سبق انه على الرغم من التشريعات البريطانية والتسهيلات الكبيرة لليهود للاستيلاء على الاراضي العربية في فلسطين لم يستطع اليهود ان يمتلكوا من اراض في فلسطين اكثر من حوالي ٦٠٪ من مساحة فلسطين كلها حتى عام ١٩٤٥، وان هذه النسبة جرى استملاكها بتسهيلات من حكومة الانتداب ، كما ان من الاراضي التي بيعت لليهود مامساحته ٢٥٠ر٤٦١ دونما(٩٥) تم شراؤها في فلسطين من ملاكين غائبين غير فلسطينيين وهذه

المساحة في جزء فقط من فلسطين ، وقد قدم الدكتور يوسف صايغ ذلك في مذكرة قدمت من اللجنة العربية العليا الى اللجنة الانجلو — امريكية عند وصولها الى فلسطين وذلك بتاريخ ٢٥ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦ (٩٦) .

يشير كل ذلك الى تمسك العرب الفلسطينيين بأرضهم ووطنهم ، وهم يواصلون النضال من اجل تحرير كامل التراب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب .

●

الحواشي

١ — دورين انغرامز : أوراق فلسطين ١٩١٧ — ١٩٢٢ بذور القضية دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٤٤—٤٥ .
٢ — المصدر السابق ص ٥٣ .
٣ — مجلة فلسطين الثورة ، العدد ١٨٤ ، ٢٨/ ٣/ ١٩٧٦ ص١٨.
٤ — يوري ايفانون : احذروا الصهيونية ص ٣٥ عن
٥ —
٦ — مجلة فلسطين الثورة ، العدد ١٨٤ ، ص ٣٠.
٧ — مصطفى مراد الدباغ : بلادنا فلسطين ، الجزء الاول القسم الاول ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٥ ، ص ص ١٥٣ — ١٥٤ .
٨ —

٩ — مصطفى الدباغ : المصدر السابق .
١٠ — ترجمة لطفي العابد وموسى عنتر : الفكرة الصهيونية ، النصوص الاساسية ،مركز الابحاث بيروت ١٩٧٠،ص ١٧٧.
١١ — المصدر السابق ، ص ١١٧
١٢ — د . ابراهيم ابو لغد : تهويد فلسطين ، ترجمة د . اسعد رزوق ، مركز الابحاث بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١٤٣ .

١٣ ــ المصدر السابق ، ص ١٤٣ .
١٤ ــ مجلة فلسطين الثورة ، العدد ١٨٤ ، ص ٣٠ .
١٥ ــ د. ابراهيم ابو للغد : المصدر اسابق ص ١٤٤ .
١٦ ــ المصدر السابق ص ١٤٤ .
١٧ ــ مقدمة الحاخام المربرغر عن دراسة فوزي الاسمر : الغزو الصهيوني لارض فلسطين ، في : شؤون فلسطينية ٥٠ / ٥١ (اكتوبر ، نوفمبر ١٩٧٥) مركز الابحاث بيروت ، ص٣٠٥.
١٨ ــ د. ابراهيم ابو لغد : المصدر السابق ص ١٣٨ .
١٩ ــ المصدر السابق ص ٣٨ .
٢٠ ــ نفس المصدر السابق .
٢١ ــ د. كامل محمود خلة : فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩ ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٤٨٢ .
٢٢ ــ نفس المصدر السابق .
٢٣ ــ نبيل ايوب بدران : التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني ، دراسات فلسطينية رقم ٦٣ . مركز الابحاث ١٩٦٩ ، ص ٣٢ .
٢٤ ــ اميل الغوري : المؤامرة الكبرى واغتيال فلسطين ،الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥٩ ص ٤٤ .

٢٥ ــ شؤون فلسطينية ، العدد ٣٦ ، مركز الابحاث ، بيروت ، ص ٧٨ .
٢٦ ــ المصدر السابق ص ٧٨ .
٢٧ ــ صالح ابويصير : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، دار الفتح ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧١ ، ص ٤٥٣ .
٢٨ ــ د. كامل محمود خلة : المصدر السابق ، ص ٨ .
٢٩ ــ المصدر السابق ، ص ٧ .
٣٠ ــ ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، القاهرة، ١٩٥٧ ، ص ٤١ .
٣١ ــ د. فايز صايغ : الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، ص ٥٩ .
٣٢ ــ د. كامل محمود خلة : المصدر السابق ، ص ٢٣ .
٣٣ ــ جورج انطونيوس : يقظه العرب ، ترجمة د. ناصر الدين

الاسد ، د. حســــان عبــاس ، دار العلــم للملايين ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ٣٦٨ .
٣٤ ـــ نفس المصدر السابق .
٣٥ ـــ
٣٦ ـــ جورج انطونيوس : المصدر السابق ، ص ٣٧٤ .
٣٧ ـــ د. كامل خله : المصدر السابق ، ص ٥١ .
٣٨ ـــ المصدر السابق ، ص ٦١ .
٣٩ ـــ المصدر السابق ، ص ٦١ .
٤٠ ـــ المصدر السابق ، ص ٨٥ .
٤١ ـــ المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
٤٢ ـــ صالح ابويصير : المصدر السابق ، ص ٤٥٣ .
٤٣ ـــ المصدر السابق ، ص ٥٨١ .
٤٤ ـــ المصدر السابق ، ص ٥٨١ ـــ ٥٨٢ .
٤٥ ـــ المصدر السابق ، ص ٥٧٩ .
٤٦ ـــ المصدر السابق ، ص ٤٥٦ .
٤٧ ـــ نفس المصدر السابق .
٤٨ ـــ المصدر السابق ، ص ٥٩٠ .
٤٩ ـــ نفس المصدر السابق .
٥٠ ـــ المصدر السابق ، ص ٥٩١ ـــ ٥٩٢ .
٥١ ـــ المصدر السابق ص ٤٥٨ .
٥٢ ـــ المصدر السابق ، ص ٥٨٨ .
٥٣ ـــ عمر آبو النصر : جهاد فلسطين العربية ، بيروت ، الطبعــة الاولى ، ١٩٣٦ ، ص ١٢٨ .
٥٤ ـــ صالح ابويصير : جهاد شعــب فلسطين ، ص ٥٨٩ .
٥٥ ـــ المصدر السابق ، ص ٤٦٢ ـــ ٤٦٣ .
٥٦ ـــ المصدر السابق ، ص ٤٦٥ .
٥٧ ـــ عمر ابو النصر : المصدر السابق ، ص ٧ ـــ ٨ من الملاحق .
٥٨ ـــ المصدر السابق ، ص ٦ من الملاحق .
٥٩ ـــ شؤون فلسطينية ، العدد ٥٥ ، آذار (مارس) ١٩٧٦ ، ص ١٨٦ .
٦٠ ـــ المصدر السابق ، ص ١٨٧ .
٦١ ـــ صالح ابويصير ـــ مصدر سابق ص ٤٥٦ .

٦٢ ــ علي محمد علي : نهر الاردن والمؤامرة الصهيونية ، الطبعة الثانية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهره ، ١٩٦٤ ، ص ٦١ .
٦٣ ــ المصدر السابق ، ص ٢٦ .
٦٤ ــ شؤون فلسطينية ، العدد ٥٥ ، ص ١٨٩ .
٦٥ ــ المصدر السابق ، ص ٢٠١ .
٦٦ ــ مصطفى مراد الدباغ : بلادنا فلسطين ، الجزء الاول ، القسم الاول ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ ، ص ١٦٥ .
٦٧ ــ شؤون فلسطينية ، العدد ٥٥ ، ص ١٩٦ .
٦٨ ــ عمر ابو النصر : جهاد فلسطين العربية ، بيروت ، ١٩٣٦ ، ص ١١٨ .
٦٩ ــ نفس المصدر السابق .
٧٠ ــ شؤون فلسطينية ، العدد ٥٥ ، ص ١٩٩ .
٧١ ــ عمر ابوالنصر ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .
٧٢ ــ شؤون فلسطينيه ، العدد ٥٥ ، ص ١٩٩ .
٧٣ ــ عارف العارف : النكبه ، الجزء الثالث ، ص ٦٥٧ .
٧٤ ــ مصطفى الدباغ : بلادنا فلسطين ، الجزء الاول القسم الاول ، ص ٣٠ .
٧٥ ــ محمد سلامه النحال : جغرافية فلسطين ، دراسة طبيعيه اقتصادية سياسية ، الطبعة الاولى ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ، ص ٣٧ ــ ٣٨ .
٧٦ ــ مصطفى الدباغ : المصدر السابق ، ص ٣٠ .
٧٧ ــ يوري ايفانوف : احذروا الصهيونية ! دراسة ايديولوجية وتنظيم وممارسة الصهيونية ، منشورات وكالة انباء نوفوستي ، ١٩٦٩ ، ص ٣٥ .
٧٨ ــ نفس المصدر السابق .
٧٩ ــ د. كامل خله : فلسطين والانتداب البريطاني ، ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩ ، ص ٥٢ .
٨٠ ــ شؤون فلسطينية ، العدد ٥٥ ، ص ١٩٠ .
٨١ ــ نفس المصدر السابق .
٨٢ ــ مصطفى الدبّاغ ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

٨٣ — محمد سلامة النحال : المصدر السابق ، ص ٣٣ — ٣٤ .
٨٤ — مصطفى الدباغ : المصدر السابق ، ص ٨٥ — ٨٧ .
٨٥ — شؤون فلسطينية ، العدد ٥٥ ، ص ١٩١ .
٨٦ — مصطفى الدباغ : المصدر السابق ، ص ٨٦ .
٨٧ — شؤون فلسطينية ، العدد ٥٥ ، ص ١٩٣ .
٨٨ — المصدر السابق ، ص ١٩٣ ، عن مجلة الاقتصاديات العربية، العدد ٧ لسنة ١٩٣٦ ، ص ٢٥ .
٨٩ — تقرير هوب كيسون ، ص ٣٤ — ٣٥ .
٩٠ — ابو لغد : تهويد فلسطين ، ترجمة اسعد رزوق ، ص ١٤٧ .
٩١ — المصدر السابق ، ص ١٤٨ .
٩٢ — المصدر السابق ، ص ١٤٩ .
٩٣ — سامي هراوي : احصاءات القرى ١٩٤٥ ، نشر مركز الابحاث ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤ .
٩٤ — المصدر السابق ، ص ٢٥ عن :
٩٥ — احصاءات القرى لعام ١٩٤٥ ، ص ٢٨ .
٩٦ — المصدر السابق ، ص ٢٧ .

المـــــلاحق

ملحق ١ : المستعمرات اليهودية التي انشئت في العهد الثماني في فلسطين .

ملحق ٢ : عدد المستعمرات الصهيونية التـــي انشئت في عهـــد الانتداب في فلسطين .

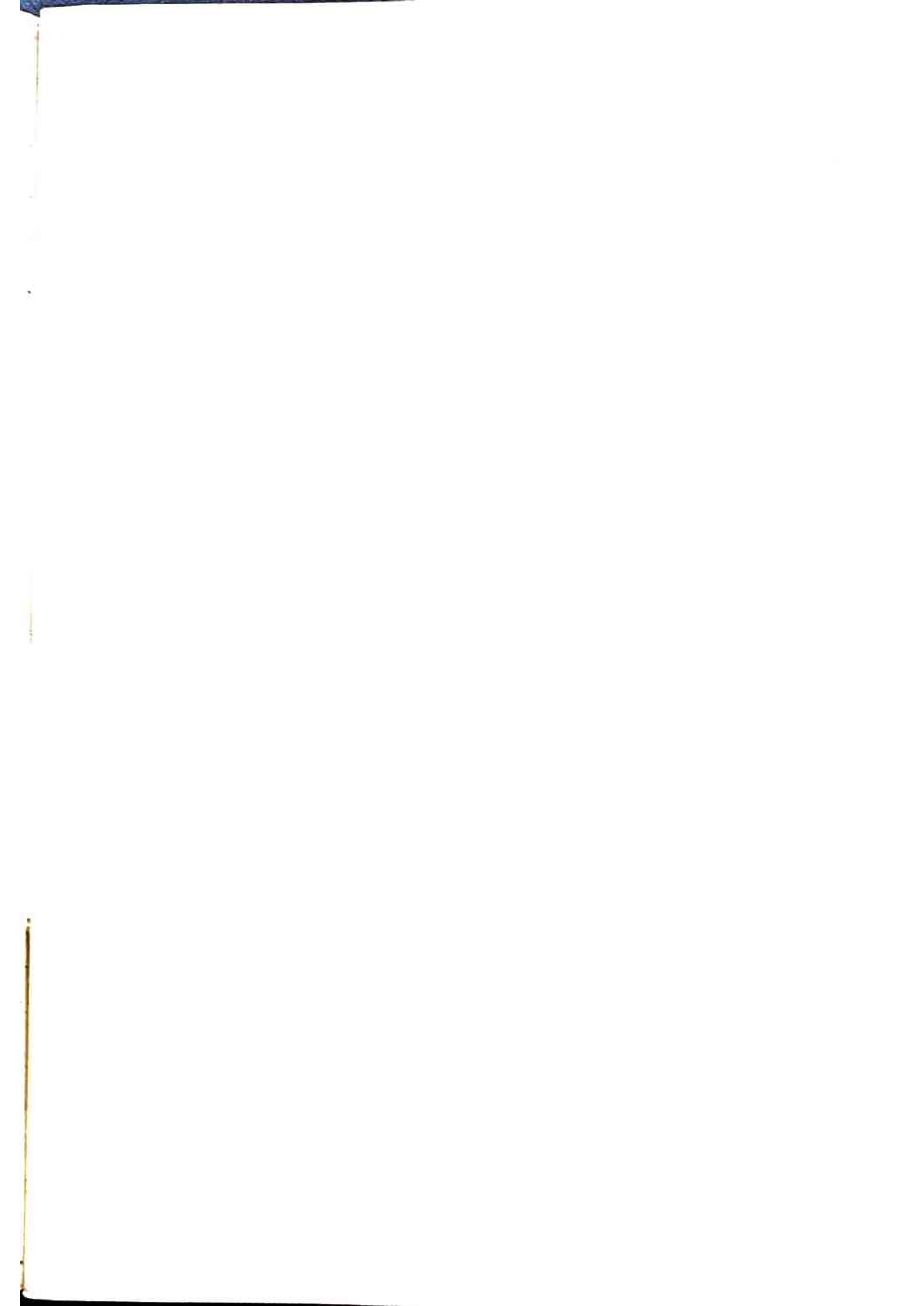
ملحق ٣ : النسبه المئوية لمساحه كل قضاء في فلسطين قبل النكبة .

ملحق ٤ : مساحه الاراضي العربية واليهودية في فلسطيـــن لعام ١٩٤٥ .

ملحق ٥ : النسبة المئوية لما يملكه اليهود في كـــل قضاء في فلسطين عام ١٩٤٥ .

ملحق ٦ : مساحة الاراضي المحتله عام ١٩٤٩ وتصنيفها .

ملحق ٧ : عدد المـــدن والقـــرى وعدد السكـــان في الاراضـــي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٩ .



ملحق ١ ـ المستعمرات اليهودية التـي انشئت في العهـد العثماني في فلسطين (١) .

اللواء	القضاء	المستعمره	تاريخ انشائها	عدد سكانها من اليهود عند الانشاء
الجليل (٢)	صفـد	روشبينه	١٨٨٢	٣٤٠
		يسود همعلة	١٨٨٣	٢٥٠
		مشمار هايردن	١٨٩٠	١٣٠
		المطله	١٨٩٦	٢٢٠
		كفار جلعادي	١٩١٦	٨٥٠
		ايلت هاشحره	١٩١٨	٥٢٠
	الناصرة	كفار طابور	١٩٠١	٢٣٠
		مرحانيا	١٩١١	٢٧٠
	طبريـا	يفنئيل	١٩٠١	٥٩٠
		مناحاميا	١٩٠٢	٢٣٠
		سجره	١٩٠٢	٢٦٠
		بيت غن	١٩٠٤	١٧٠
		كنـرت	١٩٠٨	٢٢٠
		متصبه	١٩٠٨	٩٠
		دجانيا ١	١٩٠٩	٢٩٠
		مجموعه كنرت	١٩٠٩	٤٦٠
		مجدال	١٩١٠	٢٤٠
حيفـا	حيفـا	زخرون يعقوب	١٨٨٢	١٥١٠
		بات شلومو	١٨٨٩	٩٠
		الخضيره	١٨٩٠	٧٥٠٠
		عتليت	١٩٠٣	٢٨٠
		جبعه عدا	١٩٠٣	١٦٠
		كركـور	١٩١٣	٩٠٠
		غن شموئيل	١٩١٣	٣١٠

(١) المصدر : مصطفى الدباغ : بلادنا فلسطين الجزء الاول القسم الاول ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٥ .

(٢) لم تنشا مستعمرات في قضاء عكا وبيسان في العهد العثماني .

ملحق ٢ — عدد المستعمرات الصهيونيه التي انشئت في عهد الانتداب في فلسطين .

السنه	عدد المستعمرات
١٩٢٠	٢
١٩٢١	٧
١٩٢٢	٩
١٩٢٣	٤
١٩٢٤	٤
١٩٢٥	٦
١٩٢٦	١١
١٩٢٧	٤
١٩٢٨	١
١٩٢٩	٢
١٩٣٠	٥
١٩٣١	١
١٩٣٢	١٦
١٩٣٣	٢٥
١٩٣٤	٧
١٩٣٥	١٣
١٩٣٦	٧
١٩٣٧	١٧
١٩٣٨	١٨
١٩٣٩	١٧
١٩٤٠	٧
١٩٤١	٥
١٩٤٢	٦
١٩٤٣	٨
١٩٤٤	٤
١٩٤٥	٩
١٩٤٦	٢١
١٩٤٧	١٠
١٩٤٨ أيار	٣
غير معروف تاريخ التاسيس	١٥
المجموع	٢٦٨

ملحق ٣ : النسبة المئوية لمساحة كل قضاء في فلسطين قبل النكبة .

القضاء	المساحة بالدونم	النسبة المئويه لمساحه القضاء
عكا	٧٩٩،٦٦٣	٣،٠٤ ٪
صفد	٦٩٦،١٣١	٢،٦٥ ٪
الناصره	٤٩٧،٥٧٣	١،٨٩ ٪
طبريا	٤٤٠،٩٦٩	١،٦٧ ٪
بيسان	٣٦٧،٠٨٧	١،٣٩ ٪
حيفا	١،٠٣١،٧٥٥	٣،٩٢ ٪
جنين	٨٣٥،٢١٤	٣،١٧ ٪
نابلس	١،٥٩١،٧١٨	٦،٠٥ ٪
طولكرم	٨٣٥،٣٦٠	٣،١٧ ٪
الرمله	٨٧٠،١٩٢	٣،٣١ ٪
يافا	٣٣٥،٣٦٦	١،٢٧ ٪
رام الله	٦٨٦،٥٦٤	٢،٦١ ٪
القدس	١،٥٧٠،٧٨٥	٥،٩٧ ٪
الخليل	٢،٠٧٦،١٨٥	٧،٨٩ ٪
غزه	١،١١١،٥٠١	٤،٢٢ ٪
بئر السبع	١٢،٥٧٧،٠٠٠	٤٧،٧٨ ٪
المجموع	٢٦،٣٢٣،٠٢٣	١٠٠ ٪

المصدر : احصاءات القرى عام ١٩٤٥ ، ص ٣٩ ، والنسب المئوية من حساب الباحث .

ملحق ٤ : مساحة الاراضي العربيه واليهوديـــه في فلسطين لعام ١٩٤٥ (١) .

القضاء	مساحه القضاء	ما يملكه العرب (المساحــه بالدونــم)	ما يملكه اليهود (المساحــه بالدونــم)	املاك الحكومة	آخرون
عكا	٧٩٩،٦٦٣	٦٩٥،٦٩٤	٢٤،٩٩٧	٧٧،٤٩١	١،٤٨١
بيسان	٣٦٧،٠٨٧	١٥٩،٨١٣	١٢٤،٧٥٥	٨٢،٣٣٦	١٨٤
الناصره	٤٩٧،٥٣٣	٢٥٨،٦١٦	١٣٧،٣٨٢	٩٧،١٠٦	٤،٤٢٩
صفد	٦٩٦،١٣١	٤٧٤،٩٧٣	١٢١،٤٨٨	٩٩،٦٦٣	٧
طبريا	٤٤٠،٩٦٩	٢٢٦،٤٤١	١٦٧،٤٠٦	٤٢،٠٣٧	٥،٠٨٥
حيفا	١،٠٣١،٧٥٥	٤٣٤،٦٦٦	٣٦٤،٢٧٦	٢٠٨،٠٤٧	٢٤،٧٦٦
يافا	٣٣٥،٣٦٦	١٥٨،٣١٣	١٢٩،٤٣٩	٣٠،٥٩٧	١٦،٩١٧
اللد والرملة	٨٧٠،١٩٢	٦٧٠،٣٩٢	١٣٢،١٥٩	٦٦،٢٠١	١١،٦٤٠
جنين	٨٤٨،٩٩١	٧٠٥،٧٤٢	٤،٢٥١	١٢٨،٩٢٥	٧٣
نابلس	١،٥٩١،٧١٨	١،٣٧٣،٤٦٦	١٥	١٨٨،٥٤٦	١٩،٦٩١
طولكرم	٨٣١،٥٨٣	٦٤٦،٨٦٩	١٤١،٣٦١	٤٣،٣٣٨	١٥
رام الله	٦٨٦،٥٦٤	٦٨١،٩٩٦	١٤٦	٣،٩٣٣	٤٨٩
القدس	٥٥٨،٦٤٧	٤٥٩،٩٢١	٢٩،٥٢٧	٢٧،٠٣٩	٤٢،١٦٠
اريحا	٣٤١،٦٢٣	٢١٦،١٢٨	ـــــ	١١٩،٩٤٥	٤،٥٥٠
بيت لحم	٦٥٣،١٥٧	٦٣٢،١٥٤	٣،٨١٩	٨،١٢٩	٩،٠٥٥
الخليل	٢،١٧٦،٧٨٦	٢،٠٨٥،٠٣٤	٦،١٣٢	٨٤،٤٦٥	١،١٥٤
غزة	١،١١١،٥٠١	٨٣٠،٣١٤	٤٩،٣٦٠	٢٣١،٥٧٨	٣٤١
بئر السبع	١٢،٥٧٧،٠٠٠	١،٩٣٦،٣٧٥	٦٥،٢٣١	٥٧٥،٣٨٠	٥١٠
المجموع	٢٦،٤٠٥،٢٦٦	١٢،٦٥٧،٠٠٧	١،٤٩١،٦٤٤	١٢،١١٤،٥٦٥	٤٢،٠٥٠

(١) عارف العارف : النكبة ص ٩٢٥

ملحق ٥ : النسب المئوية لما يملكه اليهود في كل قضاء في فلسطين عام ١٩٤٥ .

عكا	٣،١٢ ٪
صفد	١٧،٤٥ ٪
الناصره	٢٧،٦١ ٪
طبريا	٣٧،٩٦ ٪
بيسان	٣٣،٩٨ ٪
حيفا	٣٥،٣١ ٪
جنين	٠،٥١ ٪
نابلس	٠،٠٠١ ٪
طولكرم	١٦،٩٢ ٪
الرمله	١٤،٠٤ ٪
يافا	٣٨٫٦٠ ٪
رام الله	٠،٠٢ ٪
القدس	٢،١٢ ٪
الخليل	٠،٢٩ ٪
غزه	٤،٤٣ ٪
بئر السبع	٠،٥٢ ٪
المجموع	٥،٦٧ ٪

المصدر : احصاءات القرى لعام ١٩٤٥ ص ٣٩ .

(١) عارف العارف : النكبة ص ٩٢٥ .

ملحق ٦ : مساحة الاراضي المحتله عام ١٩٤٩ وتصنيفها (١) .

التصنيف	المساحه	المساحة المحتله	الضفة الغربيه	قطاع غزه
مدن	١٨٧،٥٧٥	١٥٥،٣٥٥	١٩،٣٥٠	١٢،٣٧٠
بناء قرى (٢)	٧٦،٨٧٤	٦٢،٦٨٧	١٣،٨٢٧	٣٦٠
حمضيات	٢٨١،٤٤٨	٢٧٨،١٤٨	٧٠٠	٢،٦٠٠
اشجار مثمرة اخرى	١،١٤٤،٠٦٦	٤٨٧،٠٦٦	٦٣١،٠٠٠	٢٦،٠٠٠
اراضي تحت الري	٦٥،١٥٥	٥٥،١٥٥	١٠،٠٠٠	——
اراضي زراعية	٧،٧١٤،٨٧٤	٦،٠٧٢،٨٧٤	١،٤٩٢،٠٠٠	١٥٠،٠٠٠
اراضي غير قابله للزراعة	١٦،٠٧٩،٩٤٧	١٢،٨٥١،١٥٤	٣،١١٥،١٢٣	١١٣،٦٧٠
احراج	٨٢٥،٣٢٧	٥٣٧،٣٢٧	٢٧٣،٠٠٠	٤٥،٠٠٠
المجموع	٢٦،٤٠٥،٢٦٦	(٣) ٢٠،٥٠٠،٢٦٦	(٤) ٥،٥٠٥،٠٠٠	٣٥٠،٠٠٠
النسبه المئويه	٪١٠٠	٪٧٧،٣٩	٪٢١،٣٢	٪١،٢٩

(١) عارف العارف : النكبة . ص ٩٢٨ .

(٢) كان في فلسطين في عهد الانتداب ٨٢٢ قرية عربيـــه بالاضافة الى المدن ، استولى اليهود على ٤٨٦ قريـــة وبقي ٣٣٦ قرية ضمن الضفة الغربيه ، و ١٠ قرى ضمن قطاع غزه .

(٣) يضاف اليها القسم المحاذي للمنطقة المحتلة من البحر الميـــت وبحيرة طبريا ومساحته ٤٤٠،٠٠٠ دونم وتصبـــح مساحتها ٢٠،٦٩٤،٢٦٦ دونما .

(٤) يضاف اليها مساحة القسم المحاذي من البحر الميت ومساحته ٢١٠،٠٠٠ دونم يصبح مساحته ٥،٧٦٥،٠٠٠ دونم .

ملحق ٧ : عدد المدن والقرى وعـــدد السكـــان في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٩ (١) .

	الاراضي المحتلة	الضفه الغربيه	قطاع غزة	المجموع
مدن عربية	٩	٩	٢	٢٠
قرى عربية	٥١٠	٣٢٠	١١	٨٤١
مدن يهودية	١٥	—	—	١٥
قرى يهودية	٢٠٠	٦	١	٢٠٧
مدن المانية	٤	—	—	١
قرى المانيه	—	—	—	٣
عدد السكان العرب	١٥٢،٠٠٠	٤٢٥،٠٠٠	٧٠،٠٠٠	٦٤٧،٠٠٠
عدد اليهود	٦٠٨،٠٠٠	—	—	٦٠٨،٠٠٠
مجموع المدن	٢٩	١٠	٢	٤١
مجموع القرى	٧١٢	٣٢٦	١٢	١٠٥١
مدن مختلطة	٤	١	—	—
قرى مختلطه	—	—	—	—

(١) عارف العارف : النكبة ص ٩٢٨ — ٩٢٩ .

كانون الثاني (يناير)

١٩٧٨



طبع على مطابع الكرمل الحديثة